دَفْعُ الشُّبُهَاتِ الْمُثَارَةِ
حَوْلَ حَدِيْثِ تَكَلُّمِ الْبَقَرَةِ وَالذِّئْبِ بِلُغَةِ الْبَشَرِ

إعـــداد

د / محمد حسن محمد محمد قنديل

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَأَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَلِيُّ الصَّالِحِيْنَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّيْنَ، وَإِمَامُ الْمُرْسَلِيْنَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِيْنَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ.

أَمَّا بَعْدُ

فَهَذِهِ دِرَاسَةٌ مُوْجَزَةٌ حَوْلَ حَدِيْثٍ نَبَوِيٍّ صَحِيْحٍ، اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ، وَهُوَ حَدِيْثُ الْبَقَرَةِ الَّتِيْ كَلَّمَتْ صَاحِبَهَا، وَالذِّئْبِ الَّذِيْ كَلَّمَ الرَّاعِيْ.

وَهُوَ أَحَدُ الْأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِيْ أُثِيْرَ حَوْلَهَا عَدَدٌ مِن الشُّبُهَاتِ؛ تَشْكِيْكًا فِيْهِ، وَطَعْنًا فِيْ صِحَّتِهِ، وَإِيْهَامًا لِغَيْرِ الْمُتَخَصِّصِيْنَ بِأَنَّ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مِن الأَوْهَامِ وَالْخُرَافَاتِ مَا تَأْبَى الْعُقُوْلُ الرَّشِيْدَةُ تَصْدِيْقَهُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ زَعْزَعَةَ الثِّقَةِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ غَايَةٌ خَبِيْثَةٌ، تَقْتَضِي التَّصَدِّيْ لَهَا بِكُلِّ طَاقَةٍ مُمْكِنَةٍ.

وَتَأْتِيْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِتُمَثِّلَ إِحْدَىٰ حَلَقَاتِ الدِّفَاعِ عَن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَامَّةً، وَعَنْ أَحَادِيْثِ الشَّيْخَيْنِ خَاصَّةً.

أَوَّلًا: أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ

١- الْمُشَارَكَةُ – بِقَدْرِ الطَّاقَةِ – فِي الدِّفَاعِ عَن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَذَلِكَ بِالتَّأْكِيْدِ عَلَىٰ خُلُوِّ الصَّحِيْحَيْنِ مِن الأَحَادِيْثِ الْمَكْذُوْبَةِ، فِيْ ضَوْءِ التَّثَبُّتِ مِنْ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيْثِ، وَخُلُوِّهِ مِنْ كَافَّةِ الْمَطَاعِنِ الْمُوَجَّهَةِ إِلَيْهِ.

٢- التَّأْكِيْدُ عَلَىٰ عُمْقِ تَخَصُّصِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ – رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَىٰ –؛ لِإِخْرَاجِهِمَا لِهَذَا الْحَدِيْثِ وَأَمْثَالِهِ مِن النُّصُوْصِ النَّبَوِيَّةِ، الَّتِيْ تُثْبِتُ أَصَالَةَ الْمُحَدِّثِيْنَ فِي

الاهْتِمَامِ بِالْمَتْنِ وَالسَّنَدِ جَمِيْعًا، كَمَا تُثْبِتُ ضَآلَةَ فِكْرِ الطَّاْعِنِيْنَ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَسَطْحِيَّةَ عُلُوْمِهِمْ.

٣- التَّأْكِيْدُ عَلَىْ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ النَّقْلِ الصَّحِيْحِ، وَالْعَقْلِ السَّلِيْمِ، وَذَلِكَ بِالتَّصَدِّيْ لِظَاْهِرَةِ التَّشْكِيْكِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ لِتَشْوِيْهِ الْحَقَاْئِقِ عِنْدَ عَوَاْمِّ الْمُسْلِمِيْنَ.

٤- تَبْرِئَةُ سَاْحَةِ الصَّحَاْبِيِّ الْجَلِيْلِ: سَيِّدِنَاْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، وَكَذَاْ تَبْرِئَةُ سَاْحَةِ الشَّيْخَيْنِ: الْبُخَاْرِيِّ وَمُسْلِمٍ – رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَاْلَىْ – مِن ادِّعَاْءَاْتِ الْمُغْرِضِيْنِ، بِخِيَاْنَتِهِمْ لِلْأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ، وَتُرَاْثِهَا النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ.

ثَانِيًا: الدِّرَاْسَاْتُ السَّاْبِقَةُ

لَمْ أَقِفْ – بَعْدَ الْبَحْثِ وَالتَّتَبُّعِ بِقَدْرِ الطَّاْقَةِ – عَلَىْ دِرَاْسَةٍ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ بَحْثٍ مَنْشُوْرٍ، يَتَنَاْوَلُ هَذَا الْحَدِيْثَ بِالدِّرَاْسَةِ وَالتَّحْلِيْلِ، مَعَ دَفْعِ الشُّبُهَاْتِ الْمُثَاْرَةِ حَوْلَهُ.

وَمَعَ ذَلِكَ: فَإِنَّ الْمُدَقِّقَ فِي الأَمْرِ لَن يَعْدِمَ الْوُقُوْفَ عَلَىْ عَدَدٍ مِن الْمَقَاْلَاْتِ الإِلِكْتُرُوْنِيَّةِ، الْمَنْشُوْرَةِ عَلَىْ شَبَكَةِ الْمَعْلُوْمَاْتِ الدُّوَلِيَّةِ، وَعَدَدٍ مِنْ صَفَحَاْتِ التَّوَاْصُلِ الاجْتِمَاْعِيِّ، وَالَّتِيْ حَاْوَلَت الدِّفَاْعَ عَنْ هَذَا الْحَدِيْثِ، وَالانْتِصَاْرَ لَهُ، بِإِيْجَاْزٍ، دُوْنَ تَوَسُّعٍ فِي الدِّرَاْسَةِ وَالتَّحْلِيْلِ(١).

(١) من هذه المقالات ما يلي:

١- مقال بعنوان: البقرة التي تكلمت، من إعداد: حسين بن قاسم القطيش – منشور بموقع: صيد الفوائد.

٢- مقال بعنوان: جواب بقرة تَكَلَّمُ، ذئب يَتَكَلَّمُ، منشور بموقع: شبكة الدفاع عن السنة، بدون ذكر اسم كاتب المقال.

٣- مقال بعنوان: الطعن في حديث تكلم الذئب والبقرة بلغة البشر، منشور بموقع: بيان الإسلام للرد على شبهات حول الإسلام، بدون ذكر اسم كاتب المقال.

ثَالِثًا: خُطَّةَ الْبَحْث

يَشْتَمِلُ هَذَا الْبَحْثُ عَلَىٰ مُقَدِّمَةٍ، وَثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتِمَةٍ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيْ:

الْمُقَدِّمَةُ: وَتَتَضَمَّنُ أَسْبَابَ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ، وَخُطَّةَ الدِّرَاسَةِ.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: نَصُّ الْحَدِيْثِ، وَتَخْرِيْجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِيْ: مَنْهَجُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا الْحَدِيْثِ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ – عَرْضٌ وَمُنَاقَشَةٌ – .

الْخَاتِمَةُ: وَتَتَضَمَّنُ أَهَمَّ نَتَائِجِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَقَائِمَةَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ، وَالْمُحْتَوَيَاتِ.

وَبَعْدُ

فَقَدْ حَاوَلْتُ دِرَاسَةَ هَذَا الْمَوْضُوْعِ بِصُورَةٍ تَلِيْقُ بِهِ، وَلا أَدَّعِيْ الْكَمَالَ، فَهَذَا جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَحَسْبِيْ أَنِّيْ بَذَلْتُ فِيْهِ طَاقَتِيْ؛ دِفَاعًا عَنِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ، الَّتِيْ أَشْرُفُ بِالانْتِسَابِ إِلَيْهَا، وَأَسْأَلُ اللهَ – تَعَالَىٰ – التَّوْفِيْقَ وَالْقَبُوْلَ، إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ.

د محمد حسن محمد محمد قنديل
مدرس الحديث وعلومه
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية
جامعة الأزهر

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

نَصُّ الْحَدِيْثِ، وَتَخْرِيْجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ
نَصُّ الْحَدِيْثِ، وَتَخْرِيْجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ

الْمَطْلَبُ الأَوَّلُ: نَصُّ الْحَدِيْثِ

قَالَ الإِمَامُ الْبُخَارِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ –:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَلاَةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ:

«بَيْنَا(١) رَجُلٌ(٢) يَسُوقُ(٣) بَقَرَةً إِذْ رَكِبَهَا(٤) فَضَرَبَهَا، فَقَالَتْ: إِنَّا(٥) لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا(٦)، إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ(٧)»، فَقَالَ النَّاسُ(٨): سُبْحَانَ اللهِ(٩)، بَقَرَةٌ تَكَلَّمُ(١٠)، فَقَالَ: «فَإِنِّي أُومِنُ

---

(١) جاء في بعض الروايات: «بَيْنَمَا»، وأَصله: بَين، زيدت فِيهِ. مَا، ويضاف إِلَى جملَة. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦٠)، بتصرف.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: " لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ". فتح الباري (٦/ ٥١٨).

(٣) أَيْ: يَدْفَعُهَا مِنْ وَرَائِهَا. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٩١٠).

(٤) جاء في بعض الروايات ما يفسر سبب ركوبه على البقرة، وهو قوله: «إِذْ أَعْيَا» – "بِفَتْحِ الْهَمْزِ، وَفِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ: إِذْ عَيِيَ – بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَكَسْرِ الْيَاءِ الْأُولَى – أَيْ: تَعِبَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَشْيِ". مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(٥) أَيْ: جِنْسَ الْبَقَرِ. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(٦) أَيْ: لِلرُّكُوبِ. عمدة القاري (١٢/ ١٦٠)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(٧) بِفَتْحِ الْحَاءِ، أَيْ: إِثَارَتِهَا لِزِرَاعَتِهَا، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ رُكُوبَ الْبَقَرِ وَالْحَمْلَ عَلَيْهَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ، فَالْحَصْرُ إِضَافِيٌّ لِتَأْكِيدِ مَا قَبْلَهُ. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠)، بتصرف يسير.

(٨) أَيِ: الْحَاضِرُونَ. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(٩) أَيْ: تَعَجُّبًا. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(١٠) بِضَمِّ الْمِيمِ، مُضَارِعٌ حُذِفَ مِنْهُ إِحْدَى التَّاءَيْنِ، أَيِ: الْبَقَرَةُ تَتَكَلَّمُ، وَالْحَالُ أَنَّهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الصَّامِتَةِ. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠)، وانظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ١٧٨).

بِهَذَا[1]، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ[2]» – وَمَا هُمَا ثَمَّ[3] –.

«وَبَيْنَمَا[4] رَجُلٌ[5] فِي غَنَمِهِ[6] إِذْ عَدَا[7] الذِّئْبُ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا[8] مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ هَذَا: اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا[9] يَوْمَ السَّبُعِ[10]، يَوْمَ لاَ

(١) أَي: بتكلم الْبَقَرَة. عمدة القاري (١٢/ ١٦٠).

(٢) قالَ البدرُ العينيُّ: " وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِك رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثِقَة بهما؛ لعلمه بِصدق إيمانهما، وَقُوَّة يقينهما، وَكَمَال معرفتهما بقدرة الله – تَعَالَى –". عمدة القاري (١٢/ ١٦٠).

(٣) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ، وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، أَيْ: أنَّ أبا بكرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – لم يكونا حَاضِرَيْنِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هَذَا الْكَلَامَ، وَقَدْ نَصَّ الحافظُ ابنُ حجرٍ بِأَنَّ هَذَاْ مِنْ كَلَامِ الرَّاوِي." انظر في ذلك: فتح الباري (٦/ ٥١٨)، عمدة القاري (١٢/ ١٦٠)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١٠).

(٤) مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي قَبْلَهُ، بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ. فتح الباري (٦/ ٥١٨).

(٥) قال الحافظ ابن حجر: " لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّاعِي". فتح الباري (٧/ ٢٧).

(٦) أَيْ: فِي قِطْعَةِ غَنَمٍ، كَائِنٍ لَهُ مِلْكًا، أَوِ اخْتِصَاصًا بِرَعْيِهَا. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١١).

(٧) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، مِنَ الْعُدْوَانِ، يُقَالُ: عدا عليه – أي: اعتدى، وتجاوز في ظلمه، والمراد هنا: أن ذِئْبًا حَمَلَ عليها. انظر في ذلك: فتح الباري (٦/ ٥١٨)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١١)، جامع الأصول (٨/ ٦٢٧).

(٨) أَيِ: اسْتَخْلَصَهَا مِنَ الذِّئْبِ. مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١١).

(٩) الضمير للشاة، والمرادُ: مَن يَحْفَظُهَاْ. انظر: عمدة القاري (١٢/ ١٦٠)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١١).

(١٠) السَّبُعِ: بِضَمِّ الْبَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَالضَّمُّ أكثرُ وأرجحُ، وقد اختلفوا في معناه، فقيل: هو اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي عِنْدَهُ الْمَحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَيْ: مَنْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وقيل: هو يوم عِيدٌ كَانَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يَشْتَغِلُونَ فِيهِ بِلَعِبِهِمْ، فَيَأْكُلُ الذِّئْبُ غَنَمَهُمْ، وقيل – وهو الراجح –: إنه وصف لحال الناس مع الحيوان عند انشغالهم بالفتن في آخر الزمان، فلا تجد الدواب من يرعاها، فَتَنْهَبُهَا السِّبَاعُ، فَيَصِيرُ الذِّئْبُ كَالرَّاعِي لَهَا؛ لِانْفِرَادِهِ بِهَا، وقيل غير ذلك.

انظر بتوسع: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٤٦٠)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٦٣)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥٧،١٥٨)، فتح الباري (١/ ١٢٩)، =

رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي»، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ، ذِئْبٌ يَتَكَلَّمُ، قَالَ: «فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» – وَمَا هُمَا ثَمَّ –.

وحَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِمِثْلِهِ.

=(٧/ ٢٧،٢٨)، عمدة القاري (١٢/ ١٦٠)، شرح السيوطي على مسلم (٥/ ٣٧٦)، قوت المغتذي على جامع الترمذي (٢/ ٩٩٦، ٩٩٧)، مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩١١)، جامع الأصول (٨/ ٦٢٧).

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: تَخْرِيْجُ الْحَدِيْثِ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِيْ صَحِيْحِه، بِلَفْظِه، كِتَابِ: أَحَادِيْثِ الأَنْبِيَاْءِ، بَابِ: حَدِيثِ الغَارِ، (٤/ ١٧٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٤٧١، وَأَخْرَجَهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ وَفِيْهِ اخْتِصَاْرٌ، كِتَاْبِ: الْمُزَاْرَعَةِ، بَابِ: اسْتِعْمَالِ البَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ، (٣/ ١٠٣)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٣٢٤، وَأَخْرَجَهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ مَعَ تَقْدِيْمِ الْجُزْءِ الثَّانِيْ عَلَى الْجُزْءِ الأَوَّلِ، كِتَاْبِ: الْمَنَاْقِبِ، بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، (٥/ ٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٦٣.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِه، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، كِتَاْبِ: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٣.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِيْ سُنَنِه الْجُزْءَ الأَوَّلَ مِنْهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بَابِ: مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٥/ ٦١٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٧٧، وَقَاْلَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَأَخْرَجَ الْجُزْءَ الثَّانِيْ مِنْهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، فِيْ بَابِ: مَنَاقِبِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٥/ ٦٢٣)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٩٥، وَقَاْلَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَاْئِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَىٰ، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، كِتَاْبِ: الْمَنَاْقِبِ، بَابِ: فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –، (٧/ ٢٩٦)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٠٥٧، (٧/ ٢٩٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٠٥٨، ٨٠٥٩، (٧/ ٢٩٨)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٠٦٠.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِيْ مُسْنَدِه، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، مُسْنَدِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، (١٢/ ٣٠٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٧٣٥١، وَأَخْرَجَهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ وَفِيْهِ اخْتِصَاْرٌ، (١٤/ ٥٢٢)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٩٦٣، وَأَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا وَفِيْ أَوَّلِهِ زِيَاْدَةُ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»، (١٦/ ٣١٣)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٠٥٢٩.

وَأَخْرَجَهُ – أَيْضًا – فِيْ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، فَضَائِلِ أَبِيْ بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ، (١/ ١٧٨)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٨٣، وَفَضَائِلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، (١/ ٤١٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٤٣، وَأَخْرَجَهُ جُزْءًا مِنْ حَدِيْثٍ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، فِيْ فَضَائِلِ أَبِيْ بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ، (١/ ١٧٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٨٤.

وَأَخْرَجَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ فِيْ جَامِعِهِ، الْجُزْءَ الأَوَّلَ مِنْهُ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، عَن الزُّهْرِيِّ مُرْسَلا، بَابِ: أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (١١/ ٢٣٠)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٠٤٠٣.

وَأَخْرَجَهُ أَبُوْ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِيْ مُسْنَدِهِ، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، مَا أَسْنَدَ أَبُوْ هُرَيْرَةَ، (٤/ ١١١)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٤٧٥.

وَأَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِيْ مُسْنَدِهِ، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، جَامِعِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، (٢/ ٢٣٨)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٠٨٥، ١٠٨٦.

وَأَخْرَجَ الْبَزَّارُ فِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ، الْجُزْءَ الْأَوَّلَ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَة، مُسْنَدِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، (١٤/ ١٣٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٧٦٦٠، وَأَخْرَجَهُ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ وَفِيْهِ شَيْءٌ مِن الاخْتِصَارِ، (١٥/ ٢٢٣)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٦٤٢.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ فِيْ شَرْحِ مُشْكِلِ الآثَارِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، بَابِ: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، فِي لُحُومِ الْخَيْلِ مِنْ كَرَاهَةٍ وَمِنْ إبَاحَةٍ، (٨/ ٧٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٠٦٧.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ فِيْ مُعْجَمِهِ، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، (١/ ٤١)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ، ٢٧، وَفِيْ أَوَّلِهِ زيادة: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، كِتَابِ: التَّارِيْخِ، بَابِ: الْمُعْجِزَاتِ، ذِكْرُ الْخَبَرِ الْمُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ أَبْطَلَ وُجُودَ الْمُعْجِزَاتِ فِي الْأَوْلِيَاءِ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ، (١٤/ ٤٠٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٤٨٥، وَفِيْ نَفْسِ الْبَابِ، ذِكْرُ خَبَرٍ ثَانٍ يُصَرِّحُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ، (١٤/ ٤٠٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٤٨٦، وفي كِتَاب: إِخْبَارِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ – عَن مَنَاْقِبِ الصَّحَاْبَةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِيْنَ –، بَاْبِ: مَنَاْقِبِ الصَّحَاْبَةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ –، ذِكْرُ شَهَادَةِ الْمُصْطَفَى – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِلصَّدِيقِ وَالْفَارُوقِ بِكُلِّ شَيْءٍ كَانَ يَقُولُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، (١٥/ ٣٢٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٩٠٣.

وَأَخْرَجَهُ الآجُرِّيُّ فِي الشَّرِيْعَةِ، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، كِتَاْبِ: الإِيْمَاْنِ، بَابِ: فَضْلِ إِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –، (٤/ ١٨٦١)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٣٢٩، (٤/ ١٨٦٢)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٣٣٠.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَاْنِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الأَوْسَطِ، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، بَاْبِ: الْمِيْمِ، مَن اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، (٧/ ٣٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٧٨٥، **وَأَخْرَجَ فِيْ مُسْنَدِ الشَّاْمِيِّيْنَ،** الْجُزْءَ الأَوَّلَ مِنْهُ بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، فَضَاْئِلِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، (٤/ ١٧٦)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٠٤٣، (٤/ ٢٩٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٣٥٨.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهْ فِي الإِيْمَاْنِ، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، بَاْبِ: ذِكْرِ مَنْزِلَةِ إِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – مِنْ إِيمَانِ الْمُصْطَفَى – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، (١/ ٤٠٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٥٥، (١/ ٤١٠)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٥٦، (١/ ٤١١)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٥٧.

وَأَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِيْ شَرْحِ السُّنَّةِ، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ، كِتَاْبِ: فَضَاْئِلِ الصَّحَاْبَةِ، بَابٌ: فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –، (١٤/ ٩٦)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٨٨٩، (١٤/ ٩٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٨٩٠، (١٤/ ٩٨)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٨٩١.

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ

فِيْ ضَوْءِ التَّخْرِيْجِ السَّابِقِ لِلْحَدِيْثِ: يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّهُ فِيْ أَعْلَىْ دَرَجَاْتِ الصِّحَّةِ، فَقَد اتَّفَقَ الشَّيْخَاْنِ عَلَىْ رِوَاْيَتِهِ مِنْ طَرِيْقِ: أَبِيْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيْقِ أَبِيْ سَلَمَةَ وَسَعِيْدِ بْنِ الْمُسَيْبِ جَمِيْعًا.

وَيَكَادُ يَنْعَقِدُ الإِجْمَاْعُ بَيْنَ الْبَاْحِثِيْنَ عَلَىْ عَدَمِ جَدْوَىْ دِرَاْسَةِ الإِسْنَاْدِ طَاْلَمَاْ أَنَّ الْحَدِيْثَ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيْحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَاْ؛ وَذَلِكَ لِتَلَقِّي الأُمَّةِ لَهُمَاْ بِالْقَبُوْلِ.

وَمَعَ ذَلِكَ: فَقَد اسْتَعْرَضْتُ أَحْكَاْمَ الأَئِمَّةِ عَلَىْ رُوَاْةِ الْحَدِيْثِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ؛ زِيَاْدَةً فِي التَّثَبُّتِ، وَرَغْبَةً فِي التَّأْكِيْدِ عَلَىْ صِحَّةِ الْحَدِيْثِ، وَسَلاَمَةِ أَسَاْنِيْدِهِ؛ حَيْثُ إِنَّنَاْ فِيْ مَقَاْمِ الدِّفَاْعِ عَنْهُ، وَرَفْعِ كُلِّ شَكٍّ يُمْكِنُ أَن يَحُوْمَ حَوْلَهُ.

وَلَقَدْ كَاْنَتْ نَتِيْجَةُ الْبَحْثِ مُبْهِرَةً، فَرِجَاْلُ الْحَدِيْثِ – عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ – فِيْ أَعْلَىْ مَرَاْتِبِ التَّوْثِيْقِ، إِضَاْفَةً إِلَى اتِّصَاْلِ جَمِيْعِ الأَسَاْنِيْدِ عِنْدَهُمَاْ، وَقَدْ خَلَتْ جَمِيْعُ أَسَاْنِيْدِهِمَاْ لِهَذَا الْحَدِيْثِ مِنْ الْمُدَلِّسِيْنَ، بِاسْتِثْنَاْءِ سُفْيَاْنَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ أَحَدُ الأَعْلاَمِ الَّذِيْنَ احْتَمَلَ الأَئِمَّةُ تَدْلِيْسَهُمْ، لِأَنَّهُ لَمْ يُدَلِّسْ إِلا عَن الثِّقَاْتِ، وَمَعَ ذَلِكَ: فَقَدْ صَرَّ حَ بِالتَّحْدِيْثِ فِيْ رِوَاْيَةِ الْبُخَاْرِيِّ (٣٤٧١)، وَتَاْبَعَهُ سُفْيَاْنُ الثَّوْرِيُّ فِيْ رِوَاْيَةِ مُسْلِمٍ (١٣).

وَقَدْ خَلَتْ جَمِيْعُ كُتُبِ الْعِلَلِ الَّتِيْ وَقَفْتُ عَلَيْهَاْ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيْثِ، إِلَّا مَاْ أَوْرَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّاْرُقُطْنِيُّ، فِي كِتَاْبِهِ: الْعِلَلُ الْوَاْرِدَةُ فِي الأَحَاْدِيْثِ النَّبَوِيَّةِ (٩/ ٣٦٤ – ٣٦٦)، وَقَدْ اسْتَعْرَضَ أَسَاْنِيْدَ هَذَا الْحَدِيْثِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَهَاْ مَحْفُوْظٌ – وَكَاْفَّةُ أَسَاْنِيْدِ هَذَا الْحَدِيْثِ الْوَاْرِدَةِ فِيْ الصَّحِيْحَيْنِ مِمَّاْ حَكَمَ الدَّاْرُقُطْنِيُّ بِأَنَّهَاْ مَحْفُوْظَةٌ –.

وَمَعَ تَعَدُّدِ أَسَاْنِيْدِ الْحَدِيْثِ فِي الصَّحِيْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِن كُتُبِ السُّنَّةِ – فَإِنَّهُ يَزْدَاْدُ قُوَّةً وَصَلاَبَةً فِيْ مُوَاْجَهَةِ شُبُهَاْتِ الْمُشَكِّكِيْنَ، كَمَاْ نَزْدَاْدُ ثِقَةً وَيَقِيْنًا فِيْ نِسْبَتِهِ إِلَىْ رَسُوْلِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَلا نَتَرَدَّدُ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ، بَلْ نَرْفَعُهُ إِلَىْ أَعْلَىْ مَرَاْتِبِهَاْ.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِن الْفَائِدَةِ اسْتِعْرَاْضَ أَحْكَاْمِ الْحَاْفِظِ ابْنِ حَجَرٍ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ – فِي التَّقْرِيْبِ، عَلَىْ رُوَاْةِ هَذَا الْحَدِيْثِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ؛ لِيَطْمَئِنَّ الْقَاْرِئُ إِلَىْ الْحُكْمِ بِتَصْحِيْحِ الْحَدِيْثِ، وَقَدْ جَاْءَتْ عَلَى النَّحْوِ التَّاْلِيْ:

أَوَّلًا: أَسَاْنِيْدُ الْحَدِيْثِ فِيْ صَحِيْحَ الإِمَاْمِ الْبُخَاْرِيِّ

الإِسْنَاْدُ الأَوَّلُ:

قَاْلَ الإِمَاْمُ الْبُخَاْرِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ – فِيْ كِتَاْبِ: الْمُزَاْرَعَةِ، بَابِ: اسْتِعْمَاْلِ البَقَرِ لِلْحِرَاْثَةِ، (٣/ ١٠٣)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٢٣٢٤: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّاْرٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاْهِيمَ، قَاْلَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بِأَلْفَاْظٍ مُتَقَاْرِبَةٍ وَفِيْهِ اخْتِصَاْرٌ.

الرَّاْوِيْ	حُكْمُ الْحَاْفِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيْبِ	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ(١)	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
سَعْدُ بْنُ إِبْرَاْهِيْمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ(٢)	كَاْنَ ثِقَةً فَاْضِلًا عَاْبِدًا	٢٣٠
شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاْجِ بْنِ الْوَرْدِ(٣)	ثِقَةٌ حَاْفِظٌ مُتْقِنٌ	٢٦٦

(١) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والذهبي، وابن حجر. انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ١٢٠، الثقات للعجلي صـ٤٩٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣/ ٣٧٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٥١، تقريب التهذيب صـ ٦٤٥.

(٢) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٦٤، الثقات للعجلي صـ ١٧٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٧٩، الثقات لابن حبان ٤/ ٢٩٧، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٠/ ٢٤٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤١٩، الكاشف ١/ ٤٢٧، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٤، تقريب التهذيب صـ ٢٣٠.

(٣) وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أحمد: "كَانَ شعبة أُمَّةً وحده فِي هذا الشأن"، وقال عنه الذهبي في التذكرة: "الْحُجَّةُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ"، وقال في =

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْهُذَلِيُّ (غُنْدَرٌ) (١)	ثِقَةٌ صَحِيْحُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّ فِيْهِ غَفْلَةٌ	٤٧٢
مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ بْنِ عُثْمَانَ (بِنْدَارٌ)(٢)	ثِقَةٌ	٤٦٩

الإِسْنَادُ الثَّانِي:

قَالَ الإِمَامُ الْبُخَارِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ – فِيْ كِتَابِ: الْمَنَاقِبِ، بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، (٥/ ٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٦٣: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، مَعَ تَقْدِيْمِ الْجُزْءِ الثَّانِيْ عَلَى الْجُزْءِ الأَوَّلِ.

=السير: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ". انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٠٧، الثقات للعجلي صـ ٢٢٠، الثقات لابن حبان ٦/ ٤٤٦، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢/ ٤٩٠، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤٤، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢، تقريب التهذيب صـ ٢٦٦.

(١) وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حجر، ونص أبو حاتم على توثيقه في حديث شعبة، ونقل عن ابن المبارك قوله: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في التذكرة: " الحافظ المتقن المجود"، وقال في السير: " الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الثَّبْتُ". انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢١٦، الثقات للعجلي صـ٤٠٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٢١، ٢٢٢، الثقات لابن حبان ٩/ ٥٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٩٨، تقريب التهذيب صـ ٤٧٢.

(٢) وثقه العجلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه المزي، والذهبي، وابن حجر بالحافظ . انظر: الثقات للعجلي صـ ٤٠١، الثقات لابن حبان ٩/ ١١١، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤/ ٥١١، الكاشف ٢/ ١٥٩، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٧٢، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٤٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٧٠، تقريب التهذيب صـ ٤٦٩.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْبِ	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ (ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ) (١)	الْفَقِيْهُ الْحَافِظُ، مُتَّفَقٌ عَلَىْ جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ	٥٠٦
شُعَيْبٌ بْنُ أَبِيْ حَمْزَةَ الأُمَوِيُّ(٢)	ثِقَةٌ عَابِدٌ، قَالَ ابْنُ مَعِيْنٍ: مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي الزُّهْرِيِّ.	٢٦٧
أَبُو الْيَمَانِ، الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ الْبَهْرَانِيُّ(٣)	ثِقَةٌ ثَبْتٌ، يُقَالُ: إِنَّ أَكْثَرَ حَدِيْثِهِ عَنْ شُعَيْبٍ مُنَاوَلَةٌ.	١٧٦

(١) وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حجر، ونقل أبو حاتم عن علي ابن المديني قوله: "لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وبكير بن عبد الله بن الأشج"، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في الكاشف: "أحد الاعلام"، وقال في التذكرة: "أعلم الحفاظ"، وقال في السير: "الإِمَامُ، العَلَمُ، حَافِظُ زَمَانِه"، وقال ابن حجر في التهذيب: "الحافظ المدني أحد الأئمة الاعلام وعالم الحجاز والشام"، وقال في التقريب: "الْفَقِيْهُ الْحَافِظُ، مُتَّفَقٌ عَلَىْ جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ". انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ٣٥٦، الثقات للعجلي صـ ٤١٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٧٤، الثقات لابن حبان ٥/ ٣٤٩، الكاشف ٢/ ٢١٩، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٨٣، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥، تقريب التهذيب صـ ٥٠٦.

(٢) وثقه العجلي، وابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بْن شَيْبَة، والنَّسَائي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وصفه الذهبي في الكاشف بالحافظ، وقال في التذكرة: "الإمام الحجة المتقن". انظر: الثقات للعجلي صـ ٢٢١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٣٤٥، الثقات لابن حبان ٦/ ٤٣٨، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢/ ٥١٩، الكاشف ١/ ٤٨٦، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٦٢، تقريب التهذيب صـ ٢٦٧.

(٣) وثقه أبو حاتم، ومُحَمَّد بْن عَبد الله بْن عمار الموصلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في التذكرة: "الحافظ أحد الأئمة"، وقال في السير: "الحَافِظُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٢٩، الثقات لابن حبان ٨/ ١٩٤، تهذيب =

الإِسْنَادُ الثَّالِثُ:

قَالَ الإِمَامُ الْبُخَارِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ – فِيْ كِتَابِ: أَحَادِيْثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابِ: حَدِيثِ الغَارِ، (٤/ ١٧٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٤٧١: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، بِلَفْظِهِ.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْبِ	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ (الأَعْرَجُ)(١)	ثِقَةٌ ثَبْتٌ عَالِمٌ	٣٥٢
عَبْدُ اللهِ بْنُ ذَكْوَانَ (أَبُو الزِّنَادِ) (٢)	ثِقَةٌ فَقِيْهٌ	٣٠٢
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ(٣)	ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيْهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّر حِفْظُهُ بِأَخَرَةٍ، وَكَانَ رُبَّمَا دَلَّسَ لَكِنْ عَن الثِّقَاتِ.	٢٤٥

=الكمال في أسماء الرجال ٧/ ١٥٣، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٣٠١، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣١٩، تقريب التهذيب صـ١٧٦.

(١) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، وابن المديني، وابن خراش، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في التذكرة: "الحَافِظُ المُقْرِئُ"، وقال في السير: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، المُقْرِئُ". انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ٢١٦، الثقات للعجلي صـ٣٠٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٢٩٧، الثقات لابن حبان ٥/ ١٠٧، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٧/ ٤٧٠، ٤٧١، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٧٥، سير أعلام النبلاء ٥/ ٦٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩٠، تقريب التهذيب صـ٣٥٢.

(٢) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في السير: "الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، الحَافِظُ، المُفْتِي". انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ٤١٥، الثقات للعجلي صـ٢٥٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٤٩، الثقات لابن حبان ٧/ ٦، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٤/ ٤٧٩، الكاشف ١/ ٥٤٩، سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٤٥، تقريب التهذيب صـ٣٠٢.

(٣) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في التذكرة: "العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام"، وقال أيضا: "وكان إماما، حجة، حافظًا، واسع=

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ (ابْنُ الْمَدِيْنِيِّ) (١)	ثِقَةٌ ثَبْتٌ إِمَامٌ، أَعْلَمُ أَهْلِ عَصْرِهِ بِالْحَدِيْثِ وَعِلَلِهِ	٤٠٣

ثَانِيًا: أَسَانِيْدُ الْحَدِيْثِ فِيْ صَحِيْحِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ

الإِسْنَادُ الأَوَّلُ:

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ – فِيْ كِتَابِ: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٧)، رقم الحديث (١٣): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ.

= العلم، كبير القدر"، وقال في السير: "الإِمَامُ الكَبِيْرُ، حَافِظُ العَصْرِ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ". انظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٤٢، الثقات للعجلي صـ١٩٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٢٧، الثقات لابن حبان ٦/ ٤٠٣، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٩٣، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٤، تقريب التهذيب صـ٢٤٥.

(١) قال أبو زرعة: "لا نرتاب في صدقه"، وقال أبو حاتم: "كان علي بن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعلل"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كَانَ من أعلم أهل زَمَانه بعلل حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم –، مِمَّن رَحل، وَجمع، وَكتب، وصنف، وَحفظ، وذاكر"، وقال المزي: "الإمام المبرز فِي هَذَا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة، والمعرفة الباهرة"، قال عنه الذهبي في التذكرة: "حافظ العصر، وقدوة أرباب هذا الشأن"، وقال في السير: " الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ١٩٤، الثقات لابن حبان ٨/ ٤٦٩، ٤٧٠، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/ ٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ١٣، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْبِ	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
سَعِيْدٌ بْنُ الْمُسَيِّبِ[١] (تَابَعَ أَبَاْ سَلَمَةَ)	أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار	٢٤١
مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ (ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ)	الْفَقِيْهُ الْحَافِظُ، مُتَّفَقٌ عَلَىْ جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ	٥٠٦
يُوْنُسُ بْنُ يَزِيْدِ الأَيْلِيُّ[٢]	ثِقَةٌ، إِلَّاْ أَنَّ فِيْ رِوَايَتِهِ عَن الزُّهْرِيِّ وَهْمًا قَلِيْلًا، وَفِيْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ خَطَأً.	٦١٤

(١) وثقه ابن سعد، والعجلي، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ فِقْهًا، وَدِينًا، وَوَرَعًا، وَعِلْمًا، وَعِبَادَةً، وَفَضْلا"، قال عنه الذهبي في الكاشف: "أحد الاعلام، وسيد التابعين"، وقال أيضا: "ثقة، حجة فقيه، رفيع الذكر، رأس في العلم والعمل"، وقال في السير: "الإِمَامُ، العَلَمُ، أَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ، المَخْزُوْمِيُّ، عَالِمُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ، وَسَيِّدُ التَّابِعِيْنَ فِي زَمَانِهِ"، وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار". انظر: الطبقات الكبرى ٥/ ١٠٩، الثقات للعجلي صـ ١٨٨، الثقات لابن حبان ٤/ ٢٧٣، ٢٧٤، الكاشف ١/ ٤٤٤، ٤٤٥، سير أعلام النبلاء ٤/ ٢١٧، ٢٠١٨، تقريب التهذيب صـ٢٤١.

(٢) وثقه العجلي، والنسائي، والذهبي، وابن حجر، قال ابن المبارك، وابن مهدي: "كتابه صحيح"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وَقَال ابن خراش: "صدوق"، قال عنه الذهبي في التذكرة: "الحافظ الثبت"، وقال في السير: "الإِمَامُ، الثِّقَةُ، المُحَدِّثُ"، وقال ابن سعد: "كان حلو الحديث، كثيره، وليس بحجة، وربما جاء بالشيء المنكر". انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٦٠، الثقات للعجلي صـ ٤٨٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٢٤٨، ٢٤٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٢/ ٥٥٧، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٢٢، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٩٧، تقريب التهذيب صـ٦١٤.

عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ الْمِصْرِيُّ[1]	ثِقَةٌ حَافِظٌ عَابِدٌ	٣٢٨
أَبُو الطَّاهِرِ، أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو (ابْنُ السَّرْحِ) [2]	ثِقَةٌ	٨٣
حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيْبِيُّ[3] (تَابَعَ أَبَا الطَّاهِرِ)	صَدُوْقٌ	١٥٦

(١) وثقه العجلي، وأبو زرعة، وابن معين، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ مِمَّن جمع وصنف، وَهُوَ الَّذِي حفظ على أهل الْحجاز ومصر حَدِيثهمْ"، قال عنه الذهبي في التذكرة: "الإمام الحافظ أبو محمد الفهري مولاهم المصري الفقيه أحد الأئمة الأعلام"، وقال في السير: "الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الفِهْرِيُّ مَوْلاَهُمْ، المِصْرِيُّ، الحَافِظُ". انظر: الثقات للعجلي صـ ٢٨٣، الثقات لابن حبان ٨/ ٣٤٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ١٩٠، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٦/ ٢٨٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٦/ ٧٢، تقريب التهذيب صـ ٣٢٨.

(٢) وثقه النسائي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"، وقال عنه الذهبي في التذكرة: " وكان من كبار العلماء"، وقال في السير: " الإِمَامُ، الحَافِظُ، الفَقِيْهُ". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٦٥، الثقات لابن حبان ٨/ ٢٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١/ ٤١٧، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٦٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٢، تهذيب التهذيب ١/ ٦٤، تقريب التهذيب صـ٨٣.

(٣) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: "صدوق من أوعية العلم"، وقال في السير: "الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، المُحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال ابن حجر: "صدوق". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ٢٧٤، الثقات لابن حبان ٦/ ٢٣٣، الكاشف ١/ ٣١٧، سير أعلام النبلاء، تقريب التهذيب صـ١٥٦.

الإِسْنَادُ الثَّانِي:

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ – فِيْ كِتَابِ: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٨)، رقم الحديث (١٣): وحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قِصَّةَ الشَّاةِ وَالذِّئْبِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الْبَقَرَةِ.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْب	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ (ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ)	الْفَقِيْهُ الْحَافِظُ، مُتَّفَقٌ عَلَىْ جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ	٥٠٦
عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ الأَيْلِيْ[١]	ثِقَةٌ ثَبْتٌ	٣٩٦
اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْمِيُّ[٢]	ثِقَةٌ ثَبْتٌ فَقِيْهٌ إِمَامٌ مَشْهُوْرٌ	٤٦٤
شُعَيْبٌ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ[٣]	ثقة نبيل فقيه	٢٦٧

(١) وثقه العجلي، وأبو زرعة، وأحمد، وابن معين، والنسائي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الثقات للعجلي صـ ٣٣٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٤٣، الثقات لابن حبان ٧/ ٣٠٥، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠/ ٢٤٣، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٢١، ١٢٢، تقريب التهذيب صـ ٣٩٦.

(٢) وثقه ابن سعد، والعجلي، وأحمد، وابن معين، والنسائي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي في السير: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَعَالِمُ الدِّيَارِ". انظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٨، الثقات للعجلي صـ٣٩٩، الثقات لابن حبان ٧/ ٣٦٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ١٣٦، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤/ ٢٦١، ٢٦٣، تقريب التهذيب صـ ٤٦٤.

(٣) وثقه الخطيب البغدادي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "وكان مفتيا متقنا". انظر: الثقات لابن حبان ٨/ ٣٠٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٢/ ٥٣٣، الكاشف ١/ ٤٨٨، تقريب التهذيب صـ ٢٦٧.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ[1]	ثِقَةٌ	٣٦٣

الإِسْنَادُ الثَّالِثُ:

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ – فِيْ كِتَابِ: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٨)، رقم الحديث (١٣): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح، وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَفِي حَدِيثِهِمَا: ذِكْرُ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ مَعًا، وَقَالَا فِي حَدِيثِهِمَا: «فَإِنِّي أُومِنُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» وَمَا هُمَا ثَمَّ.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْب	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ (الأَعْرَجُ)	ثِقَةٌ ثَبْتٌ عَالِمٌ	٣٥٢
عَبْدُ اللهِ بْنُ ذَكْوَانَ (أَبُو الزِّنَادِ)	ثِقَةٌ فَقِيْهٌ	٣٠٢
سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدٍ الثَّوْرِيُّ[2]	ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيْهٌ عَابِدٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ	٢٤٤

(١) وثقه النسائي، والذهبي، وابن حجر، وقال أبو حاتم: "صدوق". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٣٥٤، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٨/ ٣٣١، الكاشف ١/ ٦٦٥، تقريب التهذيب ٣٦٣.

(٢) وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن معين، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ سُفْيَان من سَادَات أهل زَمَانه، فقها وورعا وحفظا وإتقانا، شمائله فِي الصّلاح والورع أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الإغراق فِي ذكرهَا"، وقال ابن أبي حاتم: "من العلماء، الجهابذة، النقاد بالكوفة"، وقال عنه شعبة، وابن معين، وابن عيينة، وغيرهم: "أمير المؤمنين في الحديث"، وقال عنه الذهبي في التذكرة: "الإمام، شيخ الإسلام، سيد الحفاظ"، وقال في السير: " شَيْخُ الإِسْلاَمِ، إِمَامُ الحُفَّاظِ، سَيِّدُ العُلَمَاءِ العَامِلِيْنَ فِي زَمَانِهِ". انظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٥٠، الثقات للعجلي صـ١٩٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ٥٥، ٤/ ٢٢٥، الثقات لابن حبان ٦/ ٤٠١،=

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (تَابَعَ الثَّوْرِيَّ)	ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيْهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّر حِفْظُهُ بِأَخَرَةٍ، وَكَانَ رُبَّمَا دَلَّسَ لَكِنْ عَن الثِّقَاتِ.	٢٤٥
أَبُوْ دَاوُدَ الْحَفْرِيُّ (عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ) (١)	ثِقَةٌ عَابِدٌ	٤١٣
مُحَمَّدٌ بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ(٢) (تَابَعَ أَبَاْ دَاْوُدَ)	ثِقَةٌ	٤٨٦
مُحَمَّدٌ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُوْرِيْ(٣)	ثِقَةٌ عَابِدٌ	٤٧٨

= ٤٠٢، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١١/ ١٦٤، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٥١، سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٣٠، تقريب التهذيب صـ٢٤٤.

(١) وثقه العجلي، وابن معين، والدارقطني، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الثقات للعجلي صـ ٣٥٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ١١٢، الثقات لابن حبان ٧/ ١٨٩، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/ ٣٦٢، سير أعلام النبلاء ٩/ ٤١٦، تقريب التهذيب صـ ٤١٣.

(٢) وثقه ابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد: "حديثه حديث أهل الصدق، أرجو أن لا يكون به بأس"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ١٤، الثقات لابن حبان ٩/ ٩٠، تقريب التهذيب صـ ٤٨٦.

(٣) وثقه مسلم، والنسائي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وَكَانَ تقيا فَاضلا"، وقال أبو زرعة: "شيخ صدوق"، وقال الذهبي في السير: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، القُدْوَةُ، بَقِيَّةُ الأَعْلاَم". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٥٤، الثقات لابن حبان ٩/ ١٠٢، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٥/ ١٩٤، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢١٤، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٢، تقريب التهذيب صـ ٤٧٨.

الإِسْنَادُ الرَّابِعُ:

قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ – فِيْ كِتَابِ: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٨)، رقم الحديث (١٣):

وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

الرَّاوِيْ	حُكْمُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَر فِي التَّقْرِيْبِ	الصَّفْحَةُ
أَبُوْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	ثِقَةٌ مُكْثِرٌ	٦٤٥
سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ	كَانَ ثِقَةً فَاضِلًا عَابِدًا	٢٣٠
مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ[١]	ثِقَةٌ ثَبْتٌ فَاضِلٌ	٥٢٨
شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ (تَابَعَ مِسْعَرَ)	ثِقَةٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ	٢٦٦
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ	ثِقَةٌ حَافِظٌ فَقِيْهٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّر حِفْظُهُ بِأَخَرَةٍ، وَكَانَ رُبَّمَا دَلَّسَ لَكِنْ عَن الثِّقَاتِ.	٢٤٥
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْهُذَلِيُّ (غُنْدَرٌ)، (تَابَعَ ابْنَ عُيَيْنَةَ)	ثِقَةٌ صَحِيْحُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّ فِيْهِ غَفْلَةٌ	٤٧٢

(١) وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي في السير: "الإِمَامُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ العِرَاقِ، أَبُو سَلَمَةَ الهِلاَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، الأَحْوَلُ، الحَافِظُ". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٣٦٩، الثقات لابن حبان ٧/ ٥٠٧، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٦٣، تقريب التهذيب ٥٢٨.

مُحَمَّدٌ بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ (تَابَعَ أَبَاْ دَاْوُدَ)	ثِقَةٌ	٤٨٦
مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىْ (الْمَعْرُوْفُ بِالزَّمِنِ) [1]، تَابَعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ	ثقة ثبت	٥٠٥
مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنِ عُثْمَانَ (بِنْدَارٌ)، تَابَعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ	ثِقَةٌ	٤٦٩

(١) وثقه ابن معين، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أبو حاتم: "صالح الحديث، صدوق"، قال الذهبي في التذكرة: "الحَافِظُ الْحُجَّةُ"، وقال في السير: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٩٥، الثقات لابن حبان ٩/ ١١١، الكاشف ٢/ ٢١٤، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٢٣، تقريب التهذيب ٥٢٨.

الْمَبْحَثُ الثَّانِيْ

مَنْهَجُ أئِمَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا الْحَدِيْثِ

الْمَبْحَثُ الثَّانِيْ
مَنْهَجُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي التَّعَاْمُلِ مَعَ هَذَا الْحَدِيْثِ.

إِنَّ مِمَّاْ يَسْتَرْعِي الانْتِبَاْهَ فِيْ دِرَاْسَةِ هَذَا الْحَدِيْثِ: أَنَّ الأَئِمَّةَ – عَلَى اخْتِلَافِ أَزْمَاْنِهِمْ – لَمْ يُشِيْرُوْا وَلَوْ عَلَىْ سَبِيْلِ التَّلْمِيْحِ إِلَىْ أَيْ شُبْهَةٍ أُثِيْرَتْ حَوْلَهُ مِنْ قَرِيْبٍ أَوْ بَعِيْدٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوْا أَنَّ أَحَدًا تَوَقَّفَ فِيْ فَهْمِهِ، أَوْ تَرَدَّدَ فِيْ مَعْنَاْهُ، أَوْ شَكَّكَ فِيْ نِسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

وَهُوَ مَاْ يُعْطِي انْطِبَاْعًا قَدْ يَصِلُ إِلَىْ دَرَجَةِ الْيَقِيْنِ: بِأَنَّ مَاْ أُثِيْرَ مِنْ شُبُهَاْتٍ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ لا وُجُوْدَ لَهُ فِيْ كُتُبِ التُّرَاْثِ – عَلَى اخْتِلافِ مَشَاْرِبِهَا، وَتَعَدُّدِ وِجْهَاْتِهَا – ، فَهِيَ شُبُهَاْتٌ مُحْدَثَةٌ، لا تَعْدُوْ أَنْ تَكُوْنَ وَلِيْدَةَ هَذَا الْعَصْرِ، بِدَاْفِعٍ مِن الْجَهْلِ بِفَهْمِ نُصُوْصِ الشَّرِيْعَةِ، أَو الْحِقْدِ الدَّفِيْنِ عَلَى الإِسْلاَمِ، وَالَّذِيْ يَلْتَهِبُ فِي صُدُوْرِ أَعْدَاْءِ هَذَا الدِّيْنِ، مِمَّن نَذَرُوْا أَنْفُسَهُم لِلْقَضَاْءَ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيْلًا، أَوْ مَسْخِهِ إِن اسْتَطَاْعُوْا؛ لِيَتَوَاْفَقَ مَعَ أَهْوَاْئِهِمْ وَرَغَبَاْتِهِمْ.

وَيَكَاْدُ يَنْحَصِرُ اهْتِمَاْمُ الأَئِمَّةِ بِهَذَا الْحَدِيْثِ فِي الْجَوَاْنِبِ التَّاْلِيَةِ، وَهِيَ:

١– إِخْرَاْجُهُ فِيْ مُصَنَّفَاْتِهِمْ، وَبِخَاْصَّةٍ تِلْكَ الَّتِيْ اشْتَرَطُوْا إِخْرَاْجَ الصَّحِيْحِ فِيْهَاْ – وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَىْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِن التَّفْصِيْلِ، عِنْدَ تَخْرِيْجِ الْحَدِيْثِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ –.

٢– بَيَاْنُ غَرِيْبِهِ – وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَىْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِن التَّفْصِيْلِ فِي الْحَاْشِيَةِ، عِنْدَ إِيْرَاْدِ نَصِّ الْحَدِيْثِ –.

٣– تَوْجِيْهُ النَّاْسِ إِلَىْ طَرِيْقَةِ فَهْمِهِ، وَالتَّعَاْمُلِ مَعَهُ، وَاسْتِنْبَاْطِ الأَحْكَاْمِ مِنْهُ، وَسَوْفَ أُشِيْرُ إِلَىْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِن التَّفْصِيْلِ، فِي السُّطُوْرِ التَّاْلِيَةِ.

أَوَّلًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيْثَ مِنْ عَجَائِبِ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ، وَمِن الآيَاتِ الَّتِيْ خَصَّهُم اللهُ – تَعَالَىْ – بِهَا.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: «فَبَيَانُ كَلَامِ الْبَهَائِمِ مِن الآيَاتِ الَّتِيْ خُصَّتْ بِهَا بَنُوْ إِسْرَائِيْلَ، لِجَوَازِ أَن تَكُوْنَ النُّبَوَّةُ فِيْهِمْ غَيْرَ مَحْظُوْرَةٍ».(١)

وَقَدْ نَقَلَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ كَلامَ الْمُهَلَّبِ، وَزَادَ فِيْهِ: «وَهَذِهِ الْوَاقِعَةُ كَانَتْ فِيْهِمْ، وَهُوَ الَّذِيْ فَهِمَهُ البُخَارِيُّ، إِذْ خَرَّجَهُ فِي بَابِ: ذِكْرِ بِنِيْ إِسْرَائِيل».

ثُمَّ عَقَّبَ عَلَىْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لَا يَلْزَمُ مِن ذِكْرِ البُخَارِيِّ هَذَا فِي بَنِيْ إِسْرَائِيلَ اخْتِصَاْصُهُمْ بِذَلِكَ».(٢)

وَهَذَاْ يَعْنِيْ: أَنَّ الْبَدْرَ الْعَيْنِيَّ يَرَى التَّوَسُّعَ فِيْ هَذَا الْمَعْنَىْ، وَذَلِكَ بِإِمْكَاْنِ وُقُوْعِهِ فِيْ غَيْرِ بَنِيْ إِسْرَاْئِيْلَ، مُسْتَنِدًا إِلَىْ أَكْثَرَ مِن وَاْقِعَةٍ، قِيْلَ: إِنَّهَاْ حَدَثَتْ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ، أَوْ قَرِيْبًا مِنْهُ.(٣)، وَهُوَ مَاْ ذَهَبَ إِلَيْهِ – أَيْضًا – الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِيْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.(٤)

ثَانِيًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث أَنَّهُ إِشَاْرَةٌ إِلَىْ صِدْقِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِيْ دَعْوَاْهُ النُّبُوَّةَ؛ فَقَدْ أَخْبَرَ بِأُمُوْرٍ لا يَتَسَنَّىْ لِأَحَدٍ الْوُقُوْفُ عَلَىْ حَقِيْقَتِهَاْ إِلَّا بِوَاْسِطَةِ الْوَحْيِ.

قَاْلَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ: «فِيْهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّة».(٥)

وَقَاْلَ الْقَاْضِيْ عَبْدُ النَّبِيِّ بْنُ عَبْدِ الرَّسُوْلِ: «اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ قِصَّةٌ سَمِعَهَا النَّبِيُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِن الْمَلَكِ، فَحَكَاْهَا – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عِنْدَ النَّاسِ، ثُمَّ لَمَّاْ قَاْلَ

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٦/ ٤٥٩).
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦٠).
(٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦٠،١٦١).
(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٧).
(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦٠).

النَّاسُ مُتَعَجِّبِيْنَ: «بَقَرَةٌ تَكَلَّمُ؟!»، قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «آمَنْتُ بِهَذَا»، أَيْ: صَدَّقْتُ الْمَلَكَ فِيمَا سَمِعتُ مِنْهُ مِن تَكَلُّمِ الْبَقَرَةِ».(١)

ثَالِثًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث أَنَّ نُطْقَ الْبَقَرَة بِكَلَامِ الْبَشَرِ إِعْجَازٌ، وَدَلِيْلٌ عَلَىْ قُدْرَة اللهِ – تَعَالَىْ – الَّذِيْ لا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاْءِ، وَقَدْ نَصَّ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ عَلَىْ أَنَّهُ دَلِيْلٌ لِجَوَاْزِ وُقُوْعِ الْكَرَاْمَة.

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ بَطَّاْلٍ: «وَقَدْ خُلِقَت الْبَقَرَةُ لِلْحِرَاْثَةِ، وَأَنْطَقَهَا اللهُ بِذَلِكَ زِيَاْدَةً فِي الآيَةِ الْمُعْجِزَةِ».(٢)

وَقَاْلَ الإِمَاْمُ النَّوَوِيُّ: «وَفِيهِ جَوَاْزُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَخَرْقِ الْعَوَائِدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ».(٣)

وَقَاْلَ حَمْزَةُ مُحَمَّد قَاْسِم: «مَعْنَى الْحَدِيْثِ: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ الصَّاْدِقُ الْمَصْدُوْقُ، يُخْبِرُنَاْ عَنْ حَاْدِثَتَيْنِ خَاْرِقَتَيْنِ لِلْعَاْدَةِ، وَقَعَتَاْ فِي الأَزْمَاْنِ الْمَاْضِيَةِ". ثُمَّ صَرَّحَ بِأَنَّ كَلامَ الْبَقَرَةِ كَاْنَ حَقِيْقِيًّا، بِلُغَةِ النَّاْسِ وَلِسَاْنِ الْبَشَرِ، ثُمَّ قَاْلَ: «وَهَكَذَاْ نَطَقَت الْبَقَرَةُ، وَتَكَلَّمَ الذِّئْبُ بِإِذْنِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ».
ثُمَّ تَوَقَّفَ أَمَاْمَ إِيْمَاْنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَاْ – بِهَاْتَيْنِ الْوَاْقِعَتَيْنِ، وَرَأَىْ أَنَّ الْمَعْنَىْ: «أَمَّاْ أَنَاْ وَأَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرُ: فَإِنَّا قَدْ صَدَّقْنَاْ بِهَاْتَيْنِ الحَاْدِثَتَيْنِ – وَإِنْ كَاْنَتَاْ مِن الأَشْيَاْءِ الْغَرِيْبَةِ، الْخَاْرِقَةِ لِلْعَاْدَةِ، الْمُخَاْلِفَةِ لِلنُّظُمِ

(١) دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) (١/ ١٧٨).
(٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٦/ ٤٥٩).
(٣) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥٦).

الْكَوْنِيَّةِ –؛ لِأَنَّ الَّذِيْ خَلَقَ هَذِهِ النُّظُمَ قَادِرٌ عَلَىْ خَرْقِهَاْ، وَالْقُدْرَةُ الإِلَهِيَّةُ لا يَسْتَعْصِيْ عَلَيْهَاْ شَيْءٌ».[1]

رَابِعًا: فَهمَ الأَئمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث أَنَّهُ يَجُوْزُ لِلْإِنْسَانِ أَن يَتَعَجَّبَ مِنْ كُلِّ غَرِيْبٍ يَرَاْهُ أَوْ يَسْمَعُهُ، كَمَاْ تَعَجَّبَ الصَّحَاْبَةُ فِي الْحَدِيْث فَقَاْلُوا: للّه سُبْحَاْنَ اللّه».

قَاْلَ الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ التَّعَجُّبِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ، وَتَفَاوُتُ النَّاسِ فِي الْمَعَارِفِ».[2]

خَاْمِسًا: فَهمَ الأَئمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث:

١ـ أَنَّ تَصْرِيْحَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِإِيْمَاْنِ أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَاْ – بِهَذِهِ الْوَاْقِعَةِ الْعَجِيْبَةِ – لَا يَعْنِيْ عَدَمَ إِيْمَاْنِ الصَّحَاْبَةِ – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ – بِهِمَاْ، فَغَاْيَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خَصَّهُمَاْ بِمَزِيْدٍ مِن الشَّرَفِ وَالْفَضِيْلَةِ؛ لِعِلْمِهِ بِمُسَاْرَعَتِهِمَاْ إِلَى الإِيْمَاْنِ وَالتَّصْدِيْقِ.

٢ـ أَنَّ تَعَجُّبَ الصَّحَاْبَةِ بِقَوْلِهِمْ : «**سُبْحَاْنَ اللّه، بَقَرَةٌ تَكَلَّمُ؟!**» – **لَيْسَ دَلِيْلًا عَلَىْ إِنْكَاْرِهِمْ لِصِحَّةِ الْوَاْقِعَتَيْنِ**، بَلْ إِشَاْرَةٌ إِلَىْ غَرَاْبَتِهِمَاْ، وَخَرْقِهِمَا لِنَوَاْمِيْسِ الْكَوْنِ.

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «وَأَمَّاْ إِخْبَاْرُهُ بِإِيمَاْنِ أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ: فَلِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمَا يُؤْمِنَاْنِ بِمَا آمَنَ بِهِ، فَكَذَلِكَ عَاْمَّةُ أَصْحَاْبِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ خَصَّهُمَاْ لِشَرَفِهِمَاْ».[3]

(١) انظر: منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (٣/ ٣٢٨ ، ٣٢٩).
(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٨).
(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٦٣).

وَقَالَ حَمْزَةُ مُحَمَّد قَاْسِم: «مِن الإِيْمَاْنِ التَّصْدِيْقُ بِكُلِّ مَاْ أَخْبَرَ بِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ: آمَنَ الصِّدِّيْقُ وَالْفَاْرُوْقُ بِهَاْتَيْنِ الْحَاْدِثَتَيْنِ – رَغْمَ غَرَاْبَتِهِمَاْ –؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهُوَ الصَّاْدِقُ الْمَصْدُوْقُ».[1]

سَاْدِسًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث:

١ـ فَضْلَ الصَّحَاْبِيَّيْنِ الْجَلِيْلَيْنِ، وَالْخَلِيْفَتَيْنِ الرَّاْشِدَيْنِ: أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَاْ –

٢ـ جَوَاْزَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ إِيْمَاْنِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ؛ اسْتِنَاْدًا إِلَىْ مَاْ عُهِدَ مِنْ حَاْلِه.

قَاْلَ الإِمَاْمُ النَّوَوِيُّ: «قَاْلَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا قَاْلَ ذَلِكَ ثِقَةً بِهِمَا؛ لِعِلْمِهِ بِصِدْقِ إِيمَانِهِمَا، وَقُوَّةِ يَقِينِهِمَا، وَكَمَاْلِ مَعْرِفَتِهِمَا لِعَظِيمِ سُلْطَاْنِ اللهِ وَكَمَاْلِ قُدْرَتِهِ، فَفِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاْهِرَةٌ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –».[2]

وَقَاْلَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ: «وَفِيْهِ فَضْلُ الشَّيْخَيْنِ – رَضِي الله تَعَاْلَى عَنْهُمَا –؛ لِأَنَّهُ نَزَّلَهُمَاْ بِمَنْزِلَة نَفْسِهِ، وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ الْخَصَاْئِصِ».[3]

وَقَاْلَ ابْنُ بَطَّاْلٍ: «وَفِيْهِ الثِّقَةُ بِمَاْ يُعْلَمُ مِنْ صِحَّةِ إِيْمَاْنِ الْمَرْءِ، وَثَاْقِبِ عِلْمِهِ، وَالْقَضَاْءُ عَلَيْهِ بِالْعَاْدَةِ الْمَعْلُوْمَةِ مِنْهُ، كَمَاْ قَضَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلَىْ أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ بِتَصْدِيْقِ كَلاَمِ الْبَقَرَةِ وَالذِّئْبِ، الَّذِيْ تَوَقَّفَ النَّاْسُ عَن الإِقْرَاْرِ بِهِ، حَتَّى احْتَاْجَ

(١) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (٣/ ٣٣٠).
(٢) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٥٦)، وانظر: شرح السيوطي على مسلم (٥/ ٣٧٦).
(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦٠).

رَسُوْلُ اللهِ أَن يَقُوْلَ: أَنَّ هَذَاْ يُقِرُّ بِهِ مَعَهُ أَبُوْ بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَنَاْهِيْكَ بِذَلِكَ فَضِيْلَةً لَهُمَاْ وَرِفْعَةً؛ لِشَهَاْدَةِ النَّبِيِّ لَهُمَاْ، الَّذِيْ لا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىْ».(١)

وَقَاْلَ الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَخْبَرَهُمَا بِذَلِكَ فَصَدَّقَاهُ، أَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ لِمَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُمَا يُصَدِّقَانِ بِذَلِكَ إِذَا سَمِعَاهُ وَلَا يَتَرَدَّدَانِ فِيهِ».(٢)

ثُمَّ قَاْلَ: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ ذَلِكَ لِمَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنْ غَلَبَةِ صِدْقِ إِيمَانِهِمَا وَقُوَّةِ يَقِينِهِمَا، وَهَذَا أَلْيَقُ بِدُخُولِهِ فِي مَنَاقِبِهِمَا».(٣)

سَاْبِعًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْثِ أَنَّ الدَّوَاْبَّ لا تُسْتَعْمَلُ فِيْ غَيْرِ مَاْ جَرَت الْعَاْدَةُ بِاسْتِعْمَاْلِهَاْ فِيْهِ.

قَاْلَ الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الدَّوَابَّ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا جَرَتِ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهَا فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهَا: «إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ» – لِلْإِشَارَةِ إِلَى مُعْظَمِ مَا خُلِقَتْ لَهُ، وَلَمْ تُرِدِ الْحَصْرَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ مِنْ أَجَلِّ مَا خُلِقَتْ لَهُ أَنَّهَا تُذْبَحُ وتؤكل بالاتفاق».(٤)

وَقَاْلَ حَمْزَةُ مُحَمَّد قَاْسِم: «دَلَّ هَذَا الْحَدِيْثُ عَلَىْ أَنَّ الدَّوَاْبَّ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيْمَاْ جَرَت الْعَاْدَةُ بِاسْتِعْمَاْلِهَاْ فِيْهِ؛ لِأَنَّ اللهَ قَدْ هَيَّأَ هَذِهِ الْكَاْئِنَاْتِ وَسَخَّرَهَاْ لِمَاْ خُلِقَتْ لَهُ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِيْ غَيْرِ مَاْ خُلِقَتْ لَهُ – كَاْنَ ذَلِكَ ظُلْمًا لَهَاْ، وَقَدْ قَاْلَت الْبَقَرَةُ: «لَمْ أُخْلَقْ

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٤٥٩ ، ٤٦٠).
(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥١٨)، وانظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ١١٥).
(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٧).
(٤) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥١٨)، وانظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ١١٥)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٩١٠).

لِهَذَاْ» – يَعْنِي: الرُّكُوْبَ –، وَأَقَرَّ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ذَلِكَ، فَأَصْبَحَ حُجَّةً لِمَاْ ذَكَرْنَاْ».[1]

ثَاْمِنًا: فَهِمَ الأَئِمَّةُ مِنْ هَذَا الْحَدِيْث أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الاسْتِدْلاَلُ عَلَىْ تَحْرِيْمِ لُحُوْمِ الْخَيْلِ وَالْبِغَاْلِ وَالْحَمِيْرِ – بِقَوْلِه تَعَاْلَىْ: «وَالْخَيْلَ وَالْبِغَاْلَ وَالْحَمِيْرَ لِتَرْكَبُوْهَاْ وَزِيْنَةً».[2]

قَاْلَ ابْنُ بَطَّاْلٍ: «وَهَذَا الْحَدِيْثُ حُجَّةٌ عَلَىْ مَنْ جَعَلَ عِلَّةَ الْمَنْعِ مِنْ أَكْلِ الْخَيْلِ وَالْبِغَاْلِ وَالْحَمِيْرِ أَنَّهَاْ خُلِقَتْ لِلرُّكُوْبِ وَالزِّيْنَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَاْلَىْ: «وَالْخَيْلَ وَالْبِغَاْلَ وَالْحَمِيْرَ لِتَرْكَبُوْهَاْ وَزِيْنَةً»[3]، وَقَدْ خُلِقَت الْبَقَرُ لِلْحِرَاْثَةِ، وَأَنْطَقَهَا اللهُ بِذَلِكَ زِيَاْدَةً فِي الآيَةِ الْمُعْجِزَةِ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ أَكْلِ لُحُوْمِهَاْ، لَا فِيْ بَنِيْ إِسْرَاْئِيْلَ وَلَا فِي الإِسْلاَمِ».[4]

– وَبَعْدُ –

فَإِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِيْ هَذَا الْحَدِيْثِ بَعَيْنِ الإِنْصَاْفِ، سَيُدْرِكُ – لَا مَحَاْلَةَ – أَنَّهُ مَلِيْءٌ بِالأَسْرَاْرِ، وَالْحِكَمِ، وَالتَّشْرِيْعَاْتِ، الَّتِيْ تَرْفَعُ الْمُسْلِمَ إِلَىْ الدَّرَجَاْتِ الْعُلَىْ مِن الرُّقِيِّ الإِيْمَاْنِيِّ، وَالاجْتِمَاْعِيِّ، وَالدَّعَوِيِّ، وَمِمَّاْ لَفَتَ انْتِبَاْهِيْ فِيْ هَذَا النَّصِّ النَّبَوِيِّ مَاْ يَلِيْ:

---

(١) منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (٣/ ٣٣٠)، بتصرف يسير.

(٢) النحل، الآية رقم (٨).

(٣) ومِمَّنْ قَاْلَ بِالْمَنْعِ اسْتِئْنَاْدًا إِلَىْ هَذِهِ الآيَةِ: ابْنُ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَاْ –، وَالْحَكَمُ، وَمَاْلِكٌ، وَأَبُوْ حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاْعِيُّ، وَأَبُوْ عُبَيْدٍ. انْظُرْ فِيْ ذَلِكَ: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٥/ ٣٨، الهداية في شرح بداية المبتدي ٣٥٢/٤، الحاوي الكبير ١٤٢/١٥، المجموع شرح المهذب ٤/٩، المغني لابن قدامة ٤١١/٩.

(٤) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٦/ ٤٥٩)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٥/ ٨)، (٦/ ٥١٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢/ ١٦١).

أَوَّلًا: مِن النَّاحِيَةِ الإِيْمَانِيَّة

١- يُؤَكِّدُ الْحَدِيْثُ عَلَىٰ حَقِيْقَةِ الإِيْمَانِ بِقُدْرَةِ اللهِ الْمُطْلَقَةِ، فَقَدْ خَلَقَ الْبَهِيْمَةَ – بِقُدْرَتِهِ – عَجْمَاءَ، غَيْرَ قَادِرَةٍ عَلَى الإِفْصَاحِ وَالْبَيَانِ، لَكِنَّهُ قَادِرٌ عَلَىٰ مَنْحِهَا النُّطْقَ بِلِسَانِ الْبَشَرِ وَلُغَتِهِمْ، بِبَلاغَةٍ وَفَصَاحَةٍ تَفُوْقُ الْوَصْفَ وَالْخَيَالَ.

٢- يُؤَكِّدُ الْحَدِيْثُ عَلَىٰ حَقِيْقَةِ التَّفَاوُتِ فِيْ دَرَجَاتِ الإِيْمَانِ، فَكُلَّمَا ارْتَقَىٰ إِيْمَانُ الْعَبْدِ ازْدَادَ ثَبَاتًا وَيَقِيْنًا، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِيْ إِيْمَانِ أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –، وَالَّذِيْ تَجَاوَزَ حُدُوْدَ التَّوَقُّفِ وَالتَّعَجُّبِ، بَيْنَمَا يَصِفُ الْحَدِيْثُ جَمَاهِيْرَ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – بِالتَّعَجُّبِ الْمُسْتَفَادِ مِن تَسْبِيْحِهِمْ، وَهُوَ مَنْهَجٌ إِسْلامِيٌّ أَصِيْلٌ لا يَنْفِيْ إِيْمَانَ صَاحِبِهِ، بَلْ يَنْقِلُ لَنَا مَا يَدُوْرُ فِيْ عَقْلِهِ وَفُؤَادِهِ مِنْ هَوْلِ الْمُفَاجَأَةِ وَالْغَرَابَةِ، وَقَد اسْتَهَلَّ الْقُرْآنُ الكَرِيْمُ حَدِيْثَهُ عَن الإِسْرَاءِ بِالتَّسْبِيْحِ فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: «**سُبْحَانَ الَّذِيْ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**»(١).

ثَانِيًا: مِن النَّاحِيَةِ الاجْتِمَاعِيَّة

١- يُشِيْرُ الْحَدِيْثُ إِلَىٰ أَنَّ لِكُلِّ كَائِنٍ قُدْرَةً وَاحْتِمَالًا، فَلَا يَنْبَغِيْ إِهْمَالُ ذَلِكَ بِمُمَارَسَةِ الضُّغُوْطِ عَلَيْهِ – إِنْسَانًا كَانَ أَوْ حَيَوَانًا –؛ لِأَنَّهُ لَن يَطِيْقَ، وَلَيْسَ بِبَعِيْدٍ أَن يَكُوْنَ هَذَا الأَمْرُ سَبَبًا فِيْ نُطْقِ الْبَقَرَةِ، بِصُوْرَةٍ مُعْجِزَةٍ، تُلْفِتُ انْتِبَاهَ الْبَشَرِيَّةِ كُلِّهَا فِيْ كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لأَنَّ صَاحِبَهَا تَجَاوَزَ حُدُوْدَ قُدْرَتِهَا، فَأَثْقَلَ عَلَيْهَا، وَحَمَّلَهَا مَا لا تَطِيْقُ.

٢- يُشِيْرُ الْحَدِيْثُ إِلَىٰ أَنَّ الشَّخْصَ الْمُنَاسِبَ يَجِبُ أَن يَكُوْنَ فِي الْمَكَانِ الْمُنَاسِبِ، وَلَا يَنْبَغِيْ أَن يُكَلَّفَ الإِنْسَانُ – فَضْلا عَن الْحَيَوَانِ – بِمَا لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ قُدْرَاتِهِ وَإِمْكَانَاتِهِ.

(١) الإسراء، الآية رقم (١).

ثَالِثًا: مِن النَّاحِيَةِ الدَّعَوِيَّة

١- تُؤَكِّدُ هَذِهِ الْقِصَّةُ الصَّحِيْحَةُ أَنَّ الْبَقَرَةَ الْعَجْمَاْءَ تَعْرِفُ الْحِكْمَةَ مِنْ خَلْقِهَاْ، وَهِيَ: الْحِرَاْثَةُ، وَكَأَنَّ الْحَدِيْثَ هَمْسَةٌ فِيْ أُذُنِ الْبَشَرِ الَّذِيْنَ غَفَلُوْا عَن الْحِكْمَةِ مِنْ خَلْقِهِمْ، وَهِيَ: عِبَاْدَةُ اللهِ وَتَوْحِيْدُهُ، كَمَاْ جَاْءَ فِيْ قَوْلِهِ تَعَاْلَىْ: «**وَمَاْ خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُوْنِ**»(١).

٢- يُشِيْرُ الْحَدِيْثُ إِلَىْ أَنَّ كُلَّ كَاْئِنٍ مُيَسَّرٌ لِمَاْ خُلِقَ لَهُ، وَأَنَّ أَيَّ انْحِرَاْفٍ عَن الْمَسَاْرِ الَّذِيْ حَدَّدَهُ اللهُ – يُمَثِّلُ انْتِكَاْسَةً فِطْرِيَّةً، وَانْقِلاَبًا عَلَى الْقَوَاْنِيْنِ الْكَوْنِيَّةِ، وَقَدْ أَنْطَقَ اللهُ الْبَقَرَةْ لِتُعْلِنَ عَدَمَ قَبُوْلِهَاْ لِأَيِّ تَعَاْمُلٍ يُخَاْلِفُ فِطْرَةَ اللهِ فِيْ خَلْقِهَاْ، فَقَاْلَتْ: «إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا».

٣- يُشِيْرُ الْحَدِيْثُ إِلَىْ أَنَّهُ يَنْبَغِيْ لِلدَّاْعِيَةِ أَن يَتَخَيَّرَ الأَوْقَاْتَ الَّتِيْ تُنَاْسِبُ الْمَدْعُوِّيْنَ، بَلْ وَتُنَاْسِبُ الْحَدَثَ، كَمَاْ يَنْبَغِيْ لَهُ أَن يَتَخَيَّرَ الْمَدْعُوِّيْنَ أَنْفُسَهُمْ؛ لِيُخَاْطِبَ كُلًّا مِنْهُمْ بِمَاْ يُنَاْسِبُ حَاْلَهُ، وَقَدْ بَدَاْ هَذَاْ وَاْضِحًا فِي اخْتِيَاْرِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِوَقْتِ صَلاةِ الصُّبْحِ؛ لِيُحَدِّثَ أَصْحَاْبَهُ بِهَذَا الْخَبَرِ الْعَجِيْبِ؛ لِأَنَّ صَلاةَ الصُّبْحِ ثَقِيْلَةٌ عَلَى الْمُنَاْفِقِيْنَ، بَيْنَمَاْ لِأَهْلِ الْفَجْرِ قُلُوْبٌ مُهَيَّئَةٌ، وَنُفُوْسٌ مُسْتَعِدَّةٌ، وَعُقُوْلٌ قَاْدِرَةٌ عَلَى التَّلَقِيْ وَالْقَبُوْلِ لِكُلِّ خَبَرٍ، وَلَوْ بَلَغَ الْغَاْيَةَ فِيْ الْغَرَاْبَةِ، فَهُمْ أَكْثَرُ النَّاْسِ نَقَاْءً، وَإِخْلاصًا، وَيَقِيْنًا.

٤- يُمَثِّلُ هَذَا الْحَدِيْثُ تَهْيِئَةً لِلْمُسْلِمِيْنَ، وَتَمْهِيْدًا لِمَاْ سَيَحْدُثُ فِيْ آخِرِ الزَّمَاْنِ مِنْ حَدِيْثِ السِّبَاْعِ مَعَ الْبَشَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِن الأَعَاْجِيْبِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْكَرِيْمُ مِثْلَ ذَلِكَ بِوُضُوْحٍ شَدِيْدٍ، فِيْ قَوْلِهِ تَعَاْلَىْ: «**وَإِذَاْ وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَاْ لَهُمْ دَاْبَّةً مِن الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاْسَ كَاْنُوْا بِآيَاْتِنَاْ لا يُوْقِنُوْنَ**»(٢).

(١) الذاريات، الآية رقم (٥٦).
(٢) النمل، الآية رقم (٨٢).

وَفِيْ خِتَاْمِ هَذَا الْعَرْضِ الْمُوْجَزِ لِفَهْمِ الأَئِمَّةِ الْقُدَاْمَىْ وَالْمُحَدَثِيْنَ لِهَذَا النَّصِّ النَّبَوِيِّ الصَّحِيْحِ – فَإِنَّنَاْ نُدْرِكُ بِحَقٍّ أَنَّهُمْ وَقَفُوْا مِنْ خِلاَلِهِ عَلَىْ كَنْزٍ شَرْعِيٍّ ثَمِيْنٍ، اسْتَطَاْعُوْا أَن يَسْتَنْبِطُوْا مِنْهُ دُرَرًا فِي الْعَقِيْدَةِ وَالشَّرِيْعَةِ، تَجْعَلُهُ فِيْ مَصَاْفِّ الأَحَاْدِيْثِ النَّبَوِيَّةِ شَدِيْدَةِ الأَهَمِّيَّةِ.

وَمَعَ ذَلِكَ: فَإِنَّ الْحِقْدَ الدَّفِيْنَ فِيْ قُلُوْبِ أَعْدَاْءِ هَذَا الدِّيْنِ، وَالْكَرَاْهِيَّةَ الْمُطْلَقَةَ لِأَحْكَاْمِهِ وَتَشْرِيْعَاْتِهِ، جَعَلَتْ بَعْضَ الْمُعَاْصِرِيْنَ – مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَصِّيْنَ فِيْ عُلُوْمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ – يُجَاْهِرُوْنَ بِإِنْكَاْرِ الْحَدِيْثِ، وَتَكْذِيْبِهِ، وَالطَّعْنِ فِيْهِ، فَلِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ
– عَرْضٌ وَمُنَاقَشَةٌ –

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ
الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ – عَرْضٌ وَمُنَاقَشَةٌ – .
الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ

لَقَد تَوَقَّفْتُ مَعَ هَذَا الْحَدِيْثِ بَعْدَ مُلاحَظَتِيْ لِلطَّعْنِ فِيْهِ، عَلَىْ شَبَكَةِ الْمَعْلُوْمَاْتِ الدُّوَلِيَّةِ (الإِنْتَرْنِت)، وَعَلَىْ عَدَدٍ مِن مَوَاْقِعِ التَّوَاْصُلِ الاجْتِمَاْعِيِّ (فِيْس بُوْك)، وَذَلِكَ فِيْ صُوْرَةِ مَقَاْلاْتٍ، أَوْ تَعْلِيْقَاْتٍ.

وَقَد اخْتَرْتُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ثَلاثَ مَقَاْلاتٍ، تَتَحَدَّثُ بِالتَّفْصِيْلِ عَن الطَّعْنِ فِيْ هَذَا الْحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الصَّحِيْحِ.

الأُوْلَى: مَقَاْلَةٌ صَحَفِيَّةٌ مَنْشُوْرَةٌ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاْضِ(١)، بِتَاْرِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاْتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَاْمِعَةِ الإِمَاْمِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاْضِ، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَاْ؟".(٢)، وَتُعَدُّ هَذِهِ الْمَقَاْلَةُ أَشْمَلَ مَاْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فِيْ هَذَا الشَّأْنِ.

---

(١) صحيفة يومية عربية سعودية، تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية.

(٢) وقد شَكَّكَ الكاتبُ في نِسْبَةِ هذا الحديثِ للنَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَعَدَّهُ مِمَّاْ لم يُصِب البخاريُّ وغيرُه في عزوه إليه، مُسْتَنِدًا في ذلك إلى مُرَجِّحَاْتٍ – عنده – ذَكَرَهَاْ، وَهِيَ:

<u>أَوَّلًا:</u> يَتَنَاْفَىْ سِيَاْقُ الْحَدِيْثِ مَعَ الْحُكْمِ بِفَصَاْحَةِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَمَعْرِفَتِهِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» بعدَ قولِ الصحابةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ –: «سُبْحَانَ اللهِ» – يُفِيْدُ أَنَّهُ فَهِمَ تَكْذِيْبَ الصَّحَاْبَةِ لَهُ، وَهَذَاْ عَلَىْ خِلاَفِ الْحَقِيْقَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا الْعُلَمَاْءُ، حِيْنَ أَكَّدُوْا أَنَّ تَسْبِيْحَ الصَّحَاْبَةِ كَاْنَ عَلَىْ سَبِيْلِ التَّعَجُّبِ، لا عَلَىْ سَبِيْلِ التَّكْذِيْبِ.

<u>ثانيًا:</u> يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمَغْمُوْرَ الْمَجْهُوْلَ قَدْ مُنِحَ مُعْجِزَةً لَمْ يُمْنَحْهَا نَبِيُّ اللهِ، سُلَيْمَاْنُ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ –، وَالَّذِيْ أَعْطَاْهُ اللهُ فَهْمَ أَصْوَاْتِ الطَّيْرِ؛ فَالطَّيْرُ لَمْ تَكُن تَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ بِلُغَتِهِ، بَيْنَمَاْ تَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْبَقَرَةُ إِلَى الرَّجُلِ بِلُغَتِهِ، وَهَذَاْ أَشَدُّ إِعْجَاْزًا، وَأَعْظَمُ إِبْهَاْرًا. =

الثَّانِيَةُ: مَقَالَةٌ إِلِكْتُرُوْنِيَّةٌ، مَنْشُوْرَةٌ عَلَىْ أَحَدِ مَوَاقِعِ الْقُرْآنِيِّيْنَ – حَسْبَ ادِّعَائِهِمْ –، وَهُوَ مَوْقِعُ: أَهْلِ الْقُرْآنِ[1]،بِتَارِيْخِ الأَرْبِعَاْءِ ١٠ ديسمبر ٢٠١٤م، لِلْكَاْتِبِ/ عثمان محمد علي – مِصْرِيٍّ، مُقِيْمٍ فِيْ كَنَدَا –، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةُ الْبُخَاْرِيِّ وَنِعَاْجُ الْمُسْلِمِيْنَ".[2]

= **ثالثًا:** يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ اتِّصَاْفَ الْبَقَرَةِ وَالذِّئْبِ بِأَبْرَزِ صِفَتَيْنِ لِلْإِنْسَاْنِ، وَهُمَا: الْعَقْلُ وَالْكَلاَمُ، وَهَذَاْ عَلَىْ خِلاَفِ الْحَقِيْقَةِ الْمُشَاْهَدَةِ، وَالَّتِيْ تُؤَكِّدُ أَنَّهُمَاْ مِنْ عالمِ الْعَجْمَاْوَاْتِ، فَلا عَقْلَ لَهُمَاْ، وَلا كَلاَمَ.

رابعًا: يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ أَنَّ قَوْلَ الْبَقَرَةِ وَحْيٌ مِن اللهِ – تَعَاْلَىْ –، حيثُ اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاْءُ بِهَذَا الْحَدِيْثِ عَلَىْ أَنَّ الدَّوَاْبَّ لا تُسْتَعْمَلُ إلا فِيْمَاْ جَرَت الْعَاْدَةُ بِاسْتِعْمَاْلِهَاْ فِيْهِ، وَهُوَ مَاْ يَجْعَلُنَا أَمَاْمَ حَاْلَةٍ نَاْدِرَةٍ وَغَرِيْبَةٍ، حَيْثُ إِنَّ اللهَ – تَعَاْلَىْ – لا يُبَلِّغُنَاْ بِحُكْمِهِ عَنْ طَرِيْقِ جِبْرِيْلَ، وَإِنَّمَاْ عَنْ طَرِيْقِ بَقَرَةٍ.

خامسًا: مَا الْفَاْئِدَةُ الَّتِيْ جَنَاْهَا الرَّجُلُ مِنْ حَدِيْثِ الْبَقَرَةِ لَهُ؟، وَمَاْ قِيْمَةُ كَلاَمِهَاْ إِذَاْ لَمْ يَكُنْ تَشْرِيْعًا لِلنَّاْسِ فِيْ زَمَاْنِهِ؟.

وقد ادَّعَى الكاتبُ في نهايةِ مَقَالِه: أَنَّهُ يرى السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ وَحْيًا كالقرآنِ، لَكِنَّهُ يَسْعَىْ جاهِدًا لِفَهْمِهَاْ، وَطَرْحِ أَسْئِلَتِهِ حَوْلَ مَا يَسْتَغْرِبُهُ منها، نافيًا أن تكونَ كتاباتُه في غَيْرِ هذا الإطارِ، مُؤَكِّدًا أَنَّهُ لا يَنْتَقِصُ إِمَاْمًا، فَعلماءُ الإسلامِ فَوْقَ رَأْسِهِ، لِكِنَّ الإِسْلامَ فَوْقَ الجميعِ. أ.هـ بتصرف واختصار.

(١) عنوان الموقع على شبكة الإنترنت هو: (www.ahl-alquran.com)

(٢) ادَّعَى الكاتبُ فِي هذا المَقَالِ أُمُوْرًا عديدةً، مِنْهَا:

أولًا: أَنَّ البخاريَّ قد حالَ بَيْنَ المسلمينَ وَبَيْنَ كتابِ اللهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَأَبْدَلَهُمْ بِهِ سفاهاتٍ تَدَنَّتْ بها، وَخَاْرَتْ بِاتِّبَاْعِهَاْ أفئدتُهم.

ثانيًا: وَصفَ البخاريَّ وَمَنْ تَبِعَهُ في روايةِ حَدِيْثِ البقرةِ التي تَكَلَّمَتْ – وتحديدًا: مُسْلِمًا، والتِّرْمِذِيَّ، وَأَحْمَدَ – بِأَئِمَّةِ الضلالِ.

ثالثًا: وَصفَ الصَّحَاْبِيَّ الجليلَ: أَبَا هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – بأنَّه راويةُ البخاريِّ الأَشْهَرُ، والكذَّابُ الأَشِرُ، والْمُتَقَوِّلُ عَلَى الله – جَلَّ جَلاَلُهُ –، وَعَلَىْ نَبِيِّهِ وَرَسُوْلِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

رابعًا: ادَّعَىْ أَنَّ قِصَّةَ البقرةِ الناطقةِ مِن اختراعِ البخاريِّ، وأَنَّهُ أَسْنَدَ حديثَهُ إسنادًا مرفوعًا مُتَّصِلًا للنَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وأَنَّ البخاريَّ يسيرُ في عدائِهِ للإسلامِ باختلاقِ قَصَصٍ تُضاهي، وتُحاكي ما أخبرَ عنه القرآنُ الكريمُ عن بقرةِ بني إسرائيلَ، وَمُوْسَىْ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ –، فاخترعَ بقرةَ وذِئْبَ مُحَمَّدٍ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ –. =

الثَّالِثَةُ: مَقَالَةٌ إِلِكْتُرُوْنِيَّةٌ، مَنْشُوْرَةٌ عَلَىْ أَحَدِ مَوَاْقِعِ الشِّيْعَةِ–، وَهُوَ مَوْقِعُ: شَبَكَةِ مُنْتَدَيَاْتِ الْحَقِّ الثَّقَاْفِيَّةِ، بِتَاْرِيْخِ ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م، وَعُنْوَاْنُهَاْ: " الصَّحِيْحَاْنِ فِي الْمِيْزَاْنِ".(١)

= **خامسًا:** عَرَضَ قِصَّتَيْ الْبَقَرَةِ والذِّئْبِ بأسلوبِ السُّخْرِيَةِ والاسْتِهْزَاْءِ، وأعلنَ تَحَدِّيْهِ لأهلِ الحديثِ في مناقشةِ سائرِ أحاديثِ البخاريِّ. أ.هـ بتصرف واختصار.

(١) ذَكَرَ كاتبُ المقالِ: أنه أَقْدَمَ على نَقْدِ الصَّحِيْحَيْنِ، وَتَخْرِيْجِ بعضِ المطاعنِ عليهما؛ تنزيهًا للنَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَمَنْعًا لِلْخَدْشِ في عِصْمَتِهِ.

كما ذَكَرَ أَنَّ بعضَ الصَّحابةِ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ هذا النَّقْدِ والتَّجريحِ، فما البخاريُّ ومسلمٌ بِأَفْضَلَ مِنْ أولئكَ المُقَرَّبِيْنَ لِصاحبِ الرسالةِ.

ثُمَّ عَرَضَ مجموعةً مِن الأحاديثِ، والتي حاولَ من خلالها إثباتَ أَنَّ البخاريَّ – رَحِمَهُ اللهُ – اجتهد في كتمانِ فضائلِ أميرِ المؤمنينَ: عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طَاْلِبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، وإظهارِ مَثَاْلِبِهِ.

وكانَ مِنْ جُمْلَةِ مَاْ أَوْرَدَهُ فِيْ ذلكَ حديثُ البقرةِ والذِّئْبِ، ثُمَّ قالَ: " وهذا الحديثُ ظاهرُ التَّكَلُّفِ، وهو مِن الأحاديثِ الموضوعةِ في فضائلِ الخليفتينِ، وإلا لماذا يُكَذِبُ الناسُ – وَهُمْ صحابةٌ – رسولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا يَقُوْلُهُ لهم، حتى يقولَ في الْمَرَّتَيْنِ: «أُومِنُ بِهَذَا، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

ثُمَّ انظر: كيفَ يؤكدُ الراوي على عدمِ وجود أبي بكرٍ وعمرَ في المرتينِ، إنها فضائلُ مُضْحِكَةٌ، ولا معنى لها، ولكنَّ الْقَوْمَ الْغَرْقَىْ يَتَشَبَّثُوْنَ بالحشيشِ.

والْوَضَّاْعُوْنُ عندما لم يجدوا مواقفَ أو أحداثًا هامَّةً تُذْكَرُ لهما – تَتَخَيَّلُ أوهامُهم مِثْلَ هذه الفضائلِ، فَيَجِيْءُ أَغْلَبُهَاْ أحلامًا، وأوهامًا، وَتَأَوُّلاتٍ، لا تقومُ على دليلٍ تاريخيٍّ، أو منطقيٍّ، أو علميٍّ " أ.هـ

دَفْعُ الشُّبُهَاتِ الْمُثَارَةِ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ

الشُّبْهَةُ الأُوْلَىْ:[1]

يَتَنَافَىْ سِيَاْقُ الْحَدِيْثِ مَعَ الْحُكْمِ بِفَصَاْحَةِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَمَعْرِفَتِهِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» بعدَ قولِ الصحابةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ –: «سُبْحَانَ اللهِ» – يُفِيْدُ أَنَّهُ فَهِمَ تَكْذِيْبَ الصَّحَاْبَةِ لَهُ، وَهَذَاْ عَلَىْ خِلافِ الْحَقِيْقَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا الْعُلَمَاْءُ، حِيْنَ أَكَّدُوْا أَنَّ تَسْبِيْحَ الصَّحَاْبَةِ كَاْنَ عَلَىْ سَبِيْلِ التَّعَجُّبِ، لا عَلَىْ سَبِيْلِ التَّكْذِيْبِ.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ

إِنَّ الادِّعَاْءَ بِأَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَهِمَ تَكْذِيْبَ الصَّحَاْبَةِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – لَهُ، عِنْدَمَاْ سَمِعَ قَوْلَهُمْ: «سُبْحَانَ اللهِ» – ادِّعَاْءٌ لَا يَسْتَنِدُ إِلَىْ دَلِيْلٍ، وَلَا تَقُوْمُ بِهِ حُجَّةٌ، بَلْ قَاْمَ الدَّلِيْلُ عَلَىْ خِلافِهِ، وَذَلِكَ مِن وَجْهَيْنِ، وَهُمَاْ:

الْوَجْهُ الأَوَّلُ:

تَشْهَدُ أَلْفَاْظُ الرِّوَاْيَةِ فِيْ عَدَدٍ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ تَسْبِيْحَ الصَّحَاْبَةِ كَاْنَ عَلامَةً لِتَعَجُّبِهِمْ، وَهُوَ مَاْ يُؤَكِّدُ بِقُوَّةٍ أَنَّهُ لا مَدْخَلَ لِلتَّكْذِيْبِ فِيْ هَذِهِ الْوَاْقِعَةِ.

فَقَدْ جَاْءَ فِيْ صَحِيْحِ الإِمَاْمِ مُسْلِمٍ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ –: «فَقَاْلَ النَّاْسُ: سُبْحَانَ اللهِ؛ تَعَجُّبًا وَفَزَعًا، أَبَقَرَةٌ تَكَلَّمُ؟»[2].

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَاْلَةٍ صَحَفِيَّةٍ مَنْشُوْرَةٍ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاْضِ، بِتَاْرِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاْتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَاْمِعَةِ الإِمَاْمِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاْضِ، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَاْ؟".

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، كِتَاْبٌ: فَضَاْئِلِ الصَّحَاْبَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَاْلَى عَنْهُمْ –، بَاْبٌ: مِنْ فَضَاْئِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، (٤/ ١٨٥٧)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٣.

وَجَاْءَ فِيْ مسند الإِمَاْمِ البزار– رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ –: «قَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ؛ تَعَجُّبًا، بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ؟»[(١)].

وَجَاْءَ فِي السنن الكبرى لِلْإِمَاْمِ النسائي– رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ –: «فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ، تَعَجُّبًا، بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ؟»[(٢)].

وَجَاْءَ فِيْ شَرْحِ مُشْكِلِ الآثارِ لِلْإِمَاْمِ الطَّحَاْوِيْ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ –: «فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ؛ تَعَجُّبًا، وَفَزِعُوا: بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ؟»[(٣)].

الْوَجْهُ الثَّاْنِي:

لَقَد اسْتَقَرَّ الاصْطِلاحُ الشَّرْعِيُّ عَلَىْ أَنَّ التَّعَجُّبَ هَوَ الْغَاْيَةُ مِن التَّسْبِيْحِ فِيْ مِثْلِ هَذِهِ الْوَقَاْئِعِ الْعَجِيْبَةِ، وَالتَّيْ تَخْرُجُ عَنْ حُدُوْدِ الْقَوَاْنِيْنِ الْكَوْنِيَّةِ، الَّتِيْ تَعَاْرَفَ عَلَيْهَا الْبَشَرُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَاْ يَلِيْ:

١– افْتَتَحَ اللهُ – تَعَاْلَىْ – حَدِيْثَهُ إِلَىْ خَلْقِهِ عَنْ مُعْجِزَةِ الإِسْرَاْءِ بِرَسُوْلِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالتَّسْبِيْحِ؛ إِعْلاَنًا لِخَرْقِهِ كُلَّ قَوَاْنِيْنِ الْبَشَرِ، فِيْ هَذِهِ الْوَاْقِعَةِ الْفَرِيْدَةِ، وَالَّتِيْ تَسْتَحِقُّ التَّعَجُّبَ وَالانْدِهَاْشَ، فَقَاْلَ جَلَّ شَاْنُهُ: «**سُبْحَاْنَ الَّذِيْ أَسْرَىْ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِن الْمَسْجِدِ الْحَرَاْمِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِيْ بَاْرَكْنَاْ حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاْتِنَاْ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيْعُ الْبَصِيْرُ**»[(٤)]

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبَزَّاْرُ فِي الْبَحْرِ الزَّخَاْرِ، مُسْنَدِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، (١٤/ ١٣٩)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٧٦٦٠.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَاْئِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَىْ، كِتَاْبِ: الْمَنَاْقِبِ، بَاْبِ: فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –، (٧/ ٢٩٨)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٠٦٠.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّحَاْوِيُّ فِيْ شَرْحِ مُشْكِلِ الآثَاْرِ، بَاْبِ: بَيَاْنِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، فِي لُحُومِ الْخَيْلِ مِنْ كَرَاهَةٍ وَمِنْ إِبَاحَةٍ، (٨/ ٧٥)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٠٦٧.

(٤) الإسراء، الآية رقم (١).

٢- كَانَ تَسْبِيْحُ أُمِّ الْمُؤْمِنِيْنَ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – دَلِيْلًا عَلَىْ وُقُوْعِ أَمْرٍ عَجِيْبٍ، أَلا وَهُوَ خُسُوْفُ الشَّمْسِ، الَّذِيْ جَعَلَ النَّاْسَ يَهْرَعُوْنَ إِلَى الصَّلاةِ، عِنْدَ هَذِهِ الآيَةِ الْعَظِيْمَةِ.

فَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حِينَ خَسَفَت الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟، فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟، فَأَشَارَتْ: أَيْ نَعَمْ. (١)

(١) أخرجهُ البخاريُّ في صحيحِه، كتابِ: الوضوءِ، بَابِ: مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الغَشْيِ المُثْقِلِ، ١/ ٤٨، رقمُ الحديث (١٨٤).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: [1]

يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمَغْمُوْرَ الْمَجْهُوْلَ قَدْ مُنِحَ مُعْجِزَةً لَمْ يُمْنَحْهَا نَبِيُّ اللهِ، سُلَيْمَانُ – عَلَيْهِ السَّلامُ –، وَالَّذِيْ أَعْطَاْهُ اللهُ فَهْمَ أَصْوَاْتِ الطَّيْرِ.

فَالطَّيْرُ لَمْ تَكُن تَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ بِلُغَتِهِ، بَيْنَمَاْ تَحَدَّثَتْ هَذِهِ الْبَقَرَةُ إِلَى الرَّجُلِ بِلُغَتِهِ، وَهَذَاْ أَشَدُّ إِعْجَازًا، وَأَعْظَمُ إِبْهَاْرًا.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ

أَوَّلًا: إِنَّ الادِّعَاْءَ بِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِيْ كَلَّمَتْهُ الْبَقَرَةُ مَغْمُوْرٌ مَجْهُوْلٌ – تَلْمِيْحٌ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ شَرْعًا، وَلا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ لَهُ أَثَرٌ فِيْ إِبْطَاْلِ هَذِهِ الْوَاْقِعَةِ.

فَقَدْ يَكُوْنُ الرَّجُلُ وَلِيًّا مِنْ أَوْلِيَاْءِ اللهِ الصَّاْلِحِيْنَ، وَعَبْدًا آتَاْهُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَأَفَاْضَ عَلَيْهِ مِنْ عَطَاْيَاْهُ، وَمَنَحَهُ كَرَاْمَةً تَلِيْقُ بِحَاْلِهِ، وَمَاْ قِصَّةُ الْخَضِرِ عَنَّاْ بِبَعِيْدَةٍ، وَقَدْ جَاْءَ ذِكْرُهَاْ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ مَلِيْئَةٌ بِالأَعَاْجِيْبِ، وَقَدْ جَاْءَ فِيْ مَطْلَعِهَاْ قَوْلُهُ تَعَاْلَىْ: «**فَوَجَدَاْ عَبْدًا مِنْ عِبَاْدِنَاْ آتَيْنَاْهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَاْ وَعَلَّمْنَاْهُ مِن لَدُنَّاْ عِلْمًا**»[2]

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَاْلَ: «رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِاْلْأَبْوَاْبِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ»[3]

فَلَيْسَت الْعِبْرَةُ – فِيْ بَاْبِ الْوِلايَةِ – بِالشُّهْرَةِ بَيْنَ النَّاْسِ، وَمَعْرِفَتِهِمْ بِهِ، بَل الأَصْلُ فِيْهَا الْخَفَاْءُ، وَعَدَمُ الظُّهُوْرِ.

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَاْلَةٍ صَحَفِيَّةٍ مَنْشُوْرَةٍ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاْضِ، بِتَاْرِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاْتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَاْمِعَةِ الإِمَاْمِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاْضِ، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَاْ؟".

(٢) الكهف، الآية رقم (٦٥).

(٣) أخرجَهُ مسلمٌ فِيْ صحيحِهِ، كتابِ: الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابِ: فَضْلِ الضُّعَفَاءِ وَالْخَامِلِينَ، ٤/ ٢٠٢٤، رَقَمُ الحديثِ (١٣٨).

وَلَمْ يَرِدْ فِيْ أَلْفَاظِ الرِّوَايَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى انْتِشَارِ هَذَا الأَمْرِ، وَذُيُوْعِهِ بَيْنَ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَلِمَهُ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَحْيًا مِن رَبِّهِ، فَعَسَىٰ أَن تَكُوْنَ كَرَامَةً كَتَمَهَا صَاحِبُهَا، فَأَظْهَرَهَا اللهُ – تَعَالَىٰ – بَعْدَ قُرُوْنٍ طَوِيْلَةٍ.

وَمِنْ أَشْبَاهِ هَذَا الْحَدِيْثِ: مَا رَوَاهُ أَبُوْ هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، فَسَمِعَ صَوْتًا فِي سَحَابَةٍ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ، فَتَنَحَّى[1] ذَلِكَ السَّحَابُ، فَأَفْرَغَ مَاءَهُ فِي حَرَّةٍ[2]، فَإِذَا شَرْجَةٌ[3] مِنْ تِلْكَ الشِّرَاجِ قَدِ اسْتَوْعَبَتْ ذَلِكَ الْمَاءَ كُلَّهُ، فَتَتَبَّعَ الْمَاءَ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ فِي حَدِيقَتِهِ يُحَوِّلُ الْمَاءَ بِمِسْحَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: فُلَانٌ – لِلِاسْمِ الَّذِي سَمِعَ فِي السَّحَابَةِ –.
فَقَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ لِمَ تَسْأَلُنِي عَنِ اسْمِي؟، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ صَوْتًا فِي السَّحَابِ الَّذِي هَذَا مَاؤُهُ – يَقُولُ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ، لِاسْمِكَ، فَمَا تَصْنَعُ فِيهَا؟.
قَالَ: أَمَّا إِذْ قُلْتَ هَذَا، فَإِنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ، وَآكُلُ أَنَا وَعِيَالِي ثُلُثًا، وَأَرُدُّ فِيهَا ثُلُثَهُ»[4]

ثَانِيًا: إِنَّ الادِّعَاءَ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ مُنِحَ مُعْجِزَةً لَمْ يُمْنَحْهَا نَبِيُّ اللهِ، سُلَيْمَانُ – عَلَيْهِ السَّلامُ – ادِّعَاءٌ غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ فَقَدْ أَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيْمُ إِلَىٰ أَنَّ مُلْكَ سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ

(١) قَصَدَ. شرح النووي على مسلم ١٨/ ١١٥.
(٢) بِفَتْحِ الْحَاءِ، أرض ملبسة حجارة سودا. شرح النووي على مسلم ١٨/ ١١٥.
(٣) بِفَتْحِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَجَمْعُهَا شِرَاجٌ بِكَسْرِ الشِّينِ، وَهِيَ مَسَايِلُ الْمَاءِ فِي الْحِرَارِ. شرح النووي على مسلم ١٨/ ١١٥.
(٤) أخرجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صحيحِهِ، كِتَابِ: الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَابِ: الصَّدَقَةِ فِي الْمَسَاكِينِ، ٤/ ٢٢٨٨، رَقَمُ الحديثِ (٤٥).

السَّلامُ – لَمْ يَحْظَ بِهِ بَشَرٌ، قَالَ تَعَالَىٰ: «**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِيْ وَهَبْ لِيْ مُلْكًا لا يَنْبَغِيْ لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِيْ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ**»(١)

وَلَقَدْ كَانَ مِنْ تَمَامِ مُعْجِزَةِ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ السَّلامُ –: أَنْ أَفَاضَ اللهُ – تَعَالَىٰ – عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِهِ، فَعَرَفَ لُغَةَ الطَّيْرِ وَالدَّوَابِّ، قَالَ تَعَالَىٰ: «**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِيْنُ**»(٢).

وَفِيْ قِصَّةِ النَّمْلَةِ مَعَ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – يَقُوْلُ اللهُ – تَعَالَىٰ: «**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**»(٣).

وَفِيْ قِصَّةِ الْهُدْهُدِ مَعَ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – يَقُوْلُ اللهُ – تَعَالَىٰ: «**وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ * فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**»(٤).

وَلا شَكَّ أَنَّ إِتْقَانَهُ – عَلَيْهِ السَّلامُ – لِلُغَةِ الطَّيْرِ وَالدَّوَابِّ حَيْثُمَا حَلَّ أَو ارْتَحَلَ، لَا يَصِحُّ مُقَارَنَتُهَا بِمَوْقِفٍ وَاحِدٍ حَدَثَ لِلرَّجُلِ الْمَذْكُوْرِ فِي الْحَدِيْثِ؛ وَالَّذِيْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا عَن لُغَةِ الْحَيَوَانِ، بَلْ إِنَّهُ قَدْ فُوْجِئَ بِالْتِفَاتِ الْبَقَرَةِ إِلَيْهِ، وَحَدِيْثِهَا بِلُغَتِهِ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ لَمْ تَتَكَرَّرْ.

(١) ص، الآية رقم (٣٥).
(٢) النمل، الآية رقم (١٦).
(٣) النمل، الآية رقم (١٨ ، ١٩).
(٤) النمل، الآية رقم (٢٠-٢٢).

وَالإِعْجَازُ الأَكْبَرُ أَن يَعْرِفَ الإِنْسَانُ لَغَةَ الْحَيَوَانِ، لا أَن يَنْطِقَ الْحَيَوَانُ بِلُغَةِ الْبَشَرِ، وَيَزْدَادُ الإِعْجَازُ مَعَ تَكَرُّرِ الأَمْرِ، وَتَنَوُّعِ الْحَيَوَانِ – كَمَا حَدَثَ لِنَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ السَّلامُ –، وَهُوَ مَا لا وُجُوْدَ لَهُ فِيْ قِصَّةِ الْبَقَرَةِ النَّاطِقَةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: [1]

يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ اتِّصَافَ الْبَقَرَةِ وَالذِّئْبِ بِأَبْرَزِ صِفَتَيْنِ لِلْإِنْسَانِ، وَهُمَا: الْعَقْلُ وَالْكَلامُ، وَهَذَا عَلَىْ خِلافِ الْحَقِيْقَةِ الْمُشَاهَدَةِ، وَالَّتِيْ تُؤَكِّدُ أَنَّهُمَا مِنْ عالمِ الْعَجْمَاوَاتِ، فَلا عَقْلَ لَهُمَا، وَلا كَلَامَ.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ

أَوَّلًا: يَدْفَعُ هَذَا الادِّعَاءَ قَوْلُ اللهِ – تَعَالَىْ –: «**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ**»[2].

وَقَد اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُوْنَ فِيْ بَيَانِ مَعْنَى الْمِثْلِيَّةِ فِي الآيَةِ[3]، إِلَّا أَنَّ الْعُمُوْمَ يَدْفَعُنَا إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ شَيْءٍ يَصْلُحُ لِلدُّخُوْلِ فِيْ مَعْنَاهَا.

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَالَةٍ صَحَفِيَّةٍ مَنْشُوْرَةٍ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاضِ، بِتَارِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَامِعَةِ الإِمَامِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاضِ، وَعُنْوَانُهَا: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَا؟".

(٢) الأنعام، الآية رقم (٣٨).

(٣) جاءَ في تفسيرِ الإمامِ الرازي – بتصرفٍ واختصارٍ –: " اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْيِينِ الْأَمْرِ الَّذِي حَكَمَ الله – تَعَالَى – فِيهِ بِالْمُمَاثَلَةِ بَيْنَ الْبَشَرِ وَبَيْنَ الدَّوَابِّ وَالطُّيُورِ، وَذَكَرُوا فِيهِ أَقْوَالًا:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: يَعْرِفُونَنِي، وَيُوَحِّدُونَنِي، وَيُسَبِّحُونَنِي، وَيَحْمَدُونَنِي، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ طَائِفَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ» الإسراء، الآية رقم (٤٤)، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: «كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ». النور، الآية رقم (٤١).

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْمُرَادُ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ فِي كونها أمما وجماعات، وفي كونها مَخْلُوقَةً بِحَيْثُ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَأْنَسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيَتَوَالَدُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، كَالْإِنْسِ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: الْمُرَادُ أَنَّهَا أَمْثَالُنَا فِي أَنْ دَبَّرَهَا الله – تَعَالَى –، وَخَلَقَهَا، وَتَكَفَّلَ بِرِزْقِهَا.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: الْمُرَادُ أَنَّهُ – تَعَالَى – كَمَا أَحْصَى فِي الْكِتَابِ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْوَالِ الْبَشَرِ، مِنَ الْعُمْرِ وَالرِّزْقِ وَالْأَجَلِ وَالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، فَكَذَلِكَ أَحْصَى فِي الْكِتَابِ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ فِي كُلِّ الْحَيَوَانَاتِ. =

ثَانِيًا: الادِّعَاْءُ بِأَنَّ الْبَقَرَةَ وَالذِّئْبَ مِنْ عالمِ الْعَجْمَاْوَاْتِ حَقٌّ يُرَاْدُ بِهِ الْبَاْطِلُ؛ لأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لا يَعْدُوْ أَن يَكُوْنَ مَعْنَاْهُ: أَنَّهَاْ لا تُفْصِحُ لَنَاْ عَمَاْ يَدُوْرُ فِيْ خَلَدِهَاْ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ، لَكِنَّ حُدُوْثَ خِلافِ ذَلِكَ مِمْكُنٌ، وَيُعَدُّ مِن جُمْلَةِ الاسْتِثْنَاْءَاْتِ الَّتِيْ نَرَاْهَاْ بِوُضُوْحٍ فِيْ مُخْتَلَفِ جَوَاْنِبِ الْحَيَاْةِ، وَكَثِيْرًا مَاْ تَلْهَجُ أَلْسِنَتُنَاْ بِأَنَّ لِكُلِّ قَاْعِدَةٍ اسْتِثْنَاْءً.

وَقَد تَعَدَّدَت الأَدِلَّةُ الصَّحِيْحَةُ مِن الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، الدَّاْلَةُ عَلَىْ أَنَّ لِلطَّيْرِ وَالدَّوَاْبِّ لُغَةً يَنْطِقُوْنَ بِهَاْ، وَفَهْمًا يُدْرِكُوْنَ بِهِ مَاْ يُصْلِحُ حَيَاْتَهُمْ.
فَفِيْ قِصَّةِ النَّمْلَةِ مَعَ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَاْنَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – يَقُوْلُ اللهُ – تَعَاْلَىْ: «**قَاْلَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا**»(١).

= الْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَرَادَ – تَعَالَى – أَنَّهَا أَمْثَالُنَا فِي أنها تحشر يوم القيامة، يوصل إِلَيْهَا حُقُوقُهَا.
الْقَوْلُ السَّادِسُ: أَنَّ الْكُفَّارَ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْإِتْيَانَ بِالْمُعْجِزَاتِ الْقَاهِرَةِ الظَّاهِرَةِ، فَبَيَّنَ – تَعَالَى –: أَنَّ عِنَايَتَهُ وَصَلَتْ إِلَى جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ كَمَا وَصَلَتْ إِلَى الْإِنْسَانِ.
وَمَنْ بَلَغَتْ رَحْمَتُهُ وَفَضْلُهُ إِلَى حَيْثُ لَا يَبْخَلُ بِهِ عَلَى الْبَهَائِمِ – كَانَ بِأَنْ لَا يَبْخَلَ بِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْلَى، فَدَلَّ مَنْعُ الله مِنْ إِظْهَارِ تِلْكَ الْمُعْجِزَاتِ الْقَاهِرَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ لِأُولَئِكَ السَّائِلِينَ فِي إِظْهَارِهَا، وَأَنَّ إِظْهَارَهَا عَلَى وَفْقِ سُؤَالِهِمْ وَاقْتِرَاحِهِمْ يُوجِبُ عَوْدَ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ إِلَيْهِمْ، واختاره الرازي.
الْقَوْلُ السَّابِعُ: مَا فِي الْأَرْضِ آدَمِيٌّ إِلَّا وَفِيهِ شَبَهٌ مِنْ بَعْضِ الْبَهَائِمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُقْدِمُ إِقْدَامَ الْأَسَدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوَ الذِّئْبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْبَحُ نُبَاحَ الْكَلْبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَطَوَّسُ كَفِعْلِ الطَّاوُسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشْبِهُ الْخِنْزِيرَ، واختاره سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.أ.هـ مفاتيح الغيب للرازي، بتصرف واختصار ١٢/ ٥٢٤، ٥٢٥.
(١) النمل، الآية رقم (١٨).

فَالآيَةُ الأُوْلَىْ تُثْبِتُ أَنَّ لِلنَمْلَةِ كَلامًا، فِيْهِ وَعْيٌ بِالْمُشْكِلَةِ، وَإِدْرَاْكٌ لِأَبْعَادِهَاْ، وَعَرْضٌ لِلْحَلِّ الْمُنَاْسِبِ لَهَاْ، وَهُوَ مَاْ تُؤَكِّدُهُ الآيَةُ الثَّاْنِيَةُ بِذِكْرِ تَبَسُّمِ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَاْنَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – مِنْ قَوْلِهَاْ.

وَفِيْ قِصَّةِ الْهُدْهُدِ مَعَ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَاْنَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – يَقُوْلُ اللهُ – تَعَاْلَىْ: «**فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ * إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ * وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا لِلهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ * اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ***»[1].

فَالآيَاْتُ تُثْبِتُ – بِلا خَفَاْءٍ – أَنَّ لِلْهُدْهُدِ مَنْطِقًا وَحَدِيْثًا، وَتُشِيْرُ فِي مَطْلَعِهَاْ إِلَىْ أَنَّ لَهُ إِدْرَاْكًا وَوَعْيًا، جَعَلَهُ يُحِيْطُ عِلْمًا بِالْحَاْلَةِ السِّيَاْسِيَّةِ وَالدِّيْنِيَّةِ لِمَمْلَكَةِ سَبَأْ، بَلْ وَتُؤَكِّدُ أَنَّ لَدَيْهِ إِيْمَاْنًا رَاْسِخًا بِاللهِ – تَعَاْلَىْ – جَعَلَهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ عَدَمِ سُجُوْدِهِمْ للهِ رَبِّ الْعَاْلَمِيْنَ، وَلا يَخْفَىْ عَلَىْ ذِيْ لُبٍّ وَبَصِيْرَةٍ: أَنَّ تَكْلِيْفَ الْهُدْهُدِ بِحَمْلِ الْكِتَاْبِ الَّذِيْ يُدْعَىْ بِهِ أَهْلُ الْيَمَنِ إِلَى الإِسْلامِ – دَلِيْلٌ شَدِيْدُ الْوُضُوْحِ عَلَىْ ثِقَةِ نَبِيِّ اللهِ، سُلَيْمَاْنَ – عَلَيْهِ السَّلامُ – فِيْ وَعْيِهِ وَإِدْرَاْكِهِ.

وَقَدْ أَثْبَتَت السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ: أَنَّ لِلْبَعِيْرِ طَرِيْقَةً فِي الشَّكْوَىْ، تُوْحِيْ بِأَنَّ لَدَيْهِ عَقْلًا، جَعَلَهُ يَحِنُّ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَقَدْ ذَرَفَتْ عَيْنَاْهُ مِن الْجُوْعِ وَالتَّعَبِ.

(١) النمل، الآية رقم (٢٢ – ٢٨).

فَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خَلْفَهُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَسَرَّ(١) إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا مِن النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبُّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِحَاجَتِهِ هَدَفًا(٢)، أَوْ حَائِشَ(٣) نَخْلٍ.

قَالَ: فَدَخَلَ حَائِطًا(٤) لِرَجُلٍ الْأَنْصَارِ فَإِذَا جَمَلٌ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَنَّ(٥) وَذَرَفَتْ(٦) عَيْنَاهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَمَسَحَ ذِفْرَاهُ(٧)، فَسَكَتَ، فَقَالَ: «مَنْ رَبُّ هَذَا الْجَمَلِ، لِمَنْ هَذَا الْجَمَلُ؟».

فَجَاءَ فَتًى مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لِي يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ: «أَفَلَا تَتَّقِي اللهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَّكَكَ اللهُ إِيَّاهَا؟، فَإِنَّهُ شَكَا إِلَيَّ أَنَّكَ تُجِيعُهُ وَتُدْئِبُهُ(٨)»(٩).

---

(١) مِنَ الْإِسْرَارِ، أَيِ: الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. عون المعبود ٧/ ١٥٨.

(٢) الْهَدَفُ: كلُّ بِناء مُرْتَفِع مُشْرِف. النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٥١.

(٣) بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ، وَشِينٍ مُعْجَمَةٍ. عون المعبود ٧/ ١٥٨، قال ابنُ الأثير: الحَائِشُ: النَّخل الملْتَفُّ المجْتَمع، كَأَنَّهُ لِالْتِفَافِهِ يَحُوش بعضُه إِلَى بَعْضٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٦٨.

(٤) قال ابنُ الأثير: الحَائِط البُسْتان مِنَ النَّخِيلِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَائِط، وهُو الجِدَار. النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٦٢.

(٥) أَيْ: رَجَّعَ صَوْتَهُ وَبَكَى. عون المعبود ٧/ ١٥٨.

(٦) بِإِعْجَامِ الذَّالِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ. عون المعبود ٧/ ١٥٨، قال ابنُ الأثير: "ذَرَفَتِ العينُ تَذْرِفُ، إِذَا جَرَى دَمْعُهَا". النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٥٩.

(٧) بِكَسْرِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الْفَاءِ، وَرَاءٍ مَقْصُورَةٍ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الذِّفْرَى مِنَ الْبَعِيرِ مُؤَخَّرُ رَأْسِهِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ قَفَاهُ. عون المعبود ٧/ ١٥٨، ١٥٩، وقال ابنُ الأثير: ذِفْرَي البَعير أصْل أُذُنِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٦١.

(٨) أَيْ: تَكُدُّه وتُتْعِبُه. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٩٥.

(٩) أَخْرَجَهُ أبو داودَ في سننِه، بإسنادٍ صحيحٍ، كتابِ: الْجِهادِ، بَابِ: مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الدَّوَابِّ وَالْبَهَائِمِ، ٣/ ٢٣، رَقَمُ الْحَدِيْثِ (٢٥٤٩).

وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَىْ إِمْكَانِيَّةِ نُطْقِ الْحَيَوَانِ، حِيْنَ أَخْبَرَ أَنَّ حَدِيْثَهُ مَعَ الْبَشَرِ مِنْ عَلامَاْتِ السَّاْعَةِ، فِيْ آخِرِ الزَّمَاْنِ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإِنْسَ، وَحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ[1] سَوْطِهِ وَشِرَاكُ[2] نَعْلِهِ، وَتُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ»[3].

(١) العَذَبَة: طرَفُ الشَّيءِ. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٩٥.

(٢) الشِّرَاكُ: أحد سُيور النَّعْلِ، الَّتِي تَكُونُ عَلَى وَجْهِهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨.

(٣) أَخْرَجَهُ الترمذيُّ فِيْ سننِهِ، بإسنادٍ صحيحٍ، أَبْوَابِ: الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بَابِ: مَا جَاءَ فِي كَلَامِ السِّبَاعِ، ٤/ ٤٧٦، رَقَمُ الْحَدِيْثِ (٢١٨١)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: (١)

يُفِيْدُ الْحَدِيْثُ أَنَّ قَوْلَ الْبَقَرَةِ وَحْيٌ مِن اللهِ – تَعَالَىْ –، حيثُ اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاْءُ بِهَذَا الْحَدِيْثِ عَلَىْ أَنَّ الدَّوَاْبَّ لا تُسْتَعْمَلُ إلا فِيْمَاْ جَرَت الْعَاْدَةُ بِاسْتِعْمَاْلِهَاْ فِيْهِ، وَهُوَ مَاْ يَجْعَلُنَا أَمَاْمَ حَاْلَةٍ نَاْدِرَةٍ وَغَرِيْبَةٍ، حَيْثُ إنَّ اللهَ – تَعَاْلَىْ – لا يُبَلِّغُنَاْ بِحُكْمِهِ عَنْ طَرِيْقِ جِبْرِيْلَ، وَإِنَّمَاْ عَنْ طَرِيْقِ بَقَرَةٍ.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ

لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِن الأَئِمَّةِ الَّذِيْنَ صَحَحُوْا الْحَدِيْثَ أَنَّ كَلاَمَ الْبَقَرَةِ وَحْيٌ مِن اللهِ – تَعَاْلَىْ –، وَاسْتِدْلاَلُ الْعُلَمَاْءِ بِهَذَا الْحَدِيْثِ عَلَىْ أَنَّ الدَّوَاْبَّ لا تُسْتَعْمَلُ إلا فِيْمَاْ جَرَت الْعَاْدَةُ بِاسْتِعْمَاْلِهَاْ فِيْهِ – لا يُمْكِنُ أَن يَسْتَنِدَ إِلَى غَيْرِ الْوَحْيِ الشَّرِيْفِ؛ فَإِنَّ حِكَاْيَةَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِهَذِهِ الْوَاْقِعَةِ، وَتَلَفُّظَهُ بِالْكَلاَمِ الَّذِيْ نَطَقَتْ بِهِ الْبَقَرَةُ، وَإِقْرَاْرَهُ بِصِحَّةِ مَعْنَاْهُ – يُضْفِيْ عَلَيْهِ الصِّبْغَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَيُكْسِبُهُ صِفَةَ الْوَحْيِ الإِلَهِيِّ؛ لِأَنَّهُ مِن الْمُحَاْلِ الْوُقُوْفُ عَلَىْ ذَلِكَ إِلَّا بِوَحْيٍ مِن السَّمَاْءِ.

وَعَلَىْ هَذَاْ: فَإِنَّنَاْ لا نَسْتَنْبِطُ أَحْكَاْمَنَاْ مِنْ كَلاَمِ الْبَقَرَةِ – حَتَىْ وَلَوْ كَاْنَ نُطْقُهَاْ مُعْجِزًا –، وَإِنَّمَاْ نَسْتَقِيْ تَشْرِيْعَاْتِنَاْ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَتَقْرِيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَضَ الْقِصَّةَ كَمَاْ أُوْحِيَتْ إِلَيْهِ.

وَمَعَ اتِّفَاْقِنَاْ عَلَىْ أَنَّ أَقْوَاْلَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سُنَّةٌ، وَإِقْرَاْرَهُ لِلْقِصَّةِ بِتَرْكِ التَّعْلِيْقِ عَلَيْهَاْ سُنَّةٌ – فَإِنَّنَاْ لا نَمْلِكُ إِلَّا الْقَبُوْلَ، وَالتَّأَمُّلَ، وَالتَّدَبُّرَ، وَالاسْتِنْبَاْطَ؛ بِوَصْفِهِ تَشْرِيْعًا إِلَهِيًّا نَقَلَهُ لَنَاْ خَاْتَمُ النَّبِيِّيْنَ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَاْلَةٍ صَحَفِيَّةٍ مَنْشُوْرَةٍ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاْضِ، بِتَاْرِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاْتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَاْمِعَةِ الإِمَاْمِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاْضِ، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَاْ؟".

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: [1]

مَا الْفَائِدَةُ الَّتِيْ جَنَاْهَا الرَّجُلُ مِنْ حَدِيْثِ الْبَقَرَةِ لَهُ؟، وَمَاْ قِيْمَةُ كَلامِهَاْ إِذَاْ لَمْ يَكُنْ تَشْرِيْعًا لِلنَّاْسِ فِيْ زَمَاْنِهِ ؟.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ

إِنَّ الإِيْمَاْنِ بِصِحَّةِ الْحَدِيْثِ لا يَسْتَدْعِيْ – بِالضَّرُوْرَةِ – الْوُقُوْفَ عَلَىْ فَاْئِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ، يَتَحَتَّمُ مَعْرِفَتُهَاْ، سَوَاْءٌ كَاْنِتْ مُتَعَلِّقَةً بِالرَّجُلِ، أَوْ بِالنَّاْسِ فِيْ عَصْرِهِ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ، وَهُمَاْ:

الْأَوَّلُ: جَاْءَ فِيْ بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيْثِ مَاْ يُفِيْدُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ قَدْ وَقَعَتْ فِيْ بِنِيْ إِسْرَاْئِيْلَ[2]، وَهُوَ زَمَاْنٌ قَد امْتَلأَ بِالْغَرَاْئِبِ وَالأَعَاْجِيْبِ.

فَعَنْ جَابِرٍ– رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّهُ كَانَتْ فِيهِمْ أَعَاجِيبُ»[3].

وَيَرَى الإِمَاْمُ الطَّحَاْوِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ – أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَذِنَ بِالْحَدِيْثِ عَنْ بَنِيْ إِسْرَاْئِيْلَ لِنَعْلَمَ مَا كَاْنَ فِيهِمْ مِنَ الْعَجَاْئِبِ الَّتِي كَاْنَتْ فِيهِمْ. [4]

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَاْلَةٍ صَحَفِيَّةٍ مَنْشُوْرَةٍ بِجَرِيْدَةِ الرِّيَاْضِ، بِتَاْرِيْخِ ٢٨ شوال ١٤٣٤هـ – ٤سبتمبر ٢٠١٣م، العدد (١٦٥٠٨)، لِلْكَاْتِبِ الدكتور/ إبراهيمَ بنِ سليمانَ المطرودي – عُضْوِ هَيْئَةِ التَّدْرِيْسِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِجَاْمِعَةِ الإِمَاْمِ/ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُوْدٍ بِالرِّيَاْضِ، وَعُنْوَاْنُهَاْ: "بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ أَمْ يُوْحَىْ إِلَيْهَاْ؟".

(٢) انظر: مسند أحمد ١٦/ ٣١٣، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٠٥٢٩.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِيْ شَيْبَةَ فِي الْمُصَنَّفِ، بِإِسْنَاْدٍ صَحِيْحٍ –، كِتَاْبِ: الْحَدِيثِ بِالْكَرَارِيسِ، بَاْبِ: فِي الرُّخْصَةِ فِي حَدِيثِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ٥/ ٣١٨، رَقَمُ الْحَدِيْثِ (٢٦٤٨٦).

(٤) شرح مشكل الآثار (١/ ١٢٦)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٣٥، بتصرف.

الثَّانِي: مِن الْمُحْتَمَلِ أَن يَكُوْنَ حَدِيْثُ الْبَقَرَةِ مَعَ الرَّجُلِ قَدْ وَقَعَ كَرَامَةً لَهُ، فَلَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ أَحَدًا مِن النَّاْسِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الْكَرَامَةِ الْخَفَاْءُ.

وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ: فَإِنَّ الْوُقُوْفَ عَلَى الْفَائِدَةِ مِنْ حَدِيْثِ الْبَقَرَةِ مَعَ الرَّجُلِ لَيْسَ أَمْرًا هَاْمًّا، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُوْنُ نَوْعًا مِن الزَّجْرَ وَالتَّخْوِيْفِ؛ بِنَاْءً عَلَى الْوَجْهِ الأَوَّلِ، وَقَدْ يَكُوْنُ نَوْعًا مِن التَّقْدِيْرِ وَالتَّكْرِيْمِ؛ بِنَاْءً عَلَى الْوَجْهِ الثَّاْنِيْ – وَاللهُ أَعْلَمُ –.

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: [1]

هَذَا الْحَدِيْثُ مَوْضُوْعٌ فِيْ فَضَائِلِ الْخَلِيْفَتَيْنِ، فَقَد تَخَيَّلَتْ أَوْهَامُ الْوَضَّاعِيْنَ مِثْلَ هَذِهِ الْفَضَائِلِ؛ عِنْدَمَا عَجَزُوْا عَنْ الْوُقُوْفِ عَلَىْ أَحْدَاْثٍ هامَّةٍ تُذْكَرُ لَهُمَاْ، فَجَاْءَتْ أَغْلَبُهَاْ أَحْلامًا، وَأَوْهَاْمًا، وَتَأَوُّلاتٍ، لا تَقُوْمُ عَلَىْ دَلِيْلٍ تَاْرِيْخِيٍّ، أَوْ مَنْطِقِيٍّ، أَوْ عِلْمِيٍّ.

الرَّدُّ عَلَىْ هَذه الشُّبْهَة

إِنَّ الادِّعَاْءَ بِأَنَّ الْحَدِيْثَ مَوْضُوْعٌ فِيْ فَضَاْئِلِ الْخَلِيْفَتَيْنِ – ادِّعَاْءٌ غَيْرُ صَحِيْحٍ جُمْلَةً وَتَفْصِيْلًا، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَهُمَاْ:

الْأَوَّلُ: فِيْ ضَوْءِ الدِّرَاْسَةِ التَّخَصُّصِيَّةِ لِهَذَا الْحَدِيْثِ، يَتَّضِحُ – بِمَاْ لا يَدَعُ مَجَاْلًا لِلشَّكِّ – أَنَّ الْحَدِيْثَ فِيْ أَعْلَىْ مَرَاْتِبِ الصِّحَّةِ، وَقَد تَقَدَّمَ بَيَاْنُ ذَلِكَ عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَىْ إِسْنَاْدِ الْحَدِيْثِ، فِي الْمَبْحَثِ الأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الدِّرَاْسَةِ، وَعَلَىْ ذَلِكَ: فَلا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِضَعْفِهِ، أَو وَضْعِهِ.

الثَّاْنِي: لَقَدْ وَرَدَ فِيْ فَضْلِ الْخَلِيْفَتَيْنِ الرَّاْشِدَيْنِ: أَبِيْ بَكْرٍ وَعُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَاْ – كَثِيْرٌ مِن الأَحَاْدِيْثِ النَّبَوِيَّةِ، الَّتِيْ صَحَّحَهَا الأَئِمَّةُ، وَالَّتِيْ تَشْهَدُ بِعُلُوْ قَدْرِهِمَاْ، وَسُمُوِّ مَنْزِلَتِهِمَاْ، مِمَّاْ يُؤَكِّدُ أَنَّ فَضَاْئِلَهُمَاْ ثَاْبِتَةٌ، لا تَفْتَقِرُ إِلَىْ نَصٍّ مَكْذُوْبٍ كَمَاْ يَدَّعِيْ الطَّاْعِنُوْنَ.

وَمِمَّاْ وَرَدَ فِيْ فَضْلِ الصِّدِّيْقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: مَاْ رَوَاْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَاْ – عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَاْلَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا، لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي[2]»[3].

---

(١) وَرَدَ مَضْمُوْنُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيْ مَقَاْلَةٍ إِلِكْتُرُوْنِيَّةٍ، مَنْشُوْرَةٍ عَلَىْ أَحَدِ مَوَاْقِعِ الشِّيْعَةِ–، وَهُوَ مَوْقِعُ: شَبَكَةِ مُنْتَدَيَاْتِ الْحَقِّ الثَّقَاْفِيَّةِ، بِتَاْرِيْخِ ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م، وَعُنْوَاْنُهَاْ: " الصَّحِيْحَاْنِ فِي الْمِيْزَاْنِ".

(٢) قَاْلَ الإِمَاْمُ النَّوَوِيُّ: " وَفِيهِ فضيلة، وَخِصِّيصَةٌ ظَاهِرَةٌ لِأَبِي بَكْرٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –" أ.هـ شرح النووي على مسلم ١٥/ ١٥١، ١٥٢، وَقَاْلَ الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» الَخْ – مَنْقَبَةٌ عَظِيمَةٌ لِأَبِي بَكْرٍ لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهَا أَحَدٌ"أ.هـ فتح الباري ٧/ ١٤.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَاْرِيُّ فِيْ صَحِيْحِهِ، كِتَاْبِ المَنَاْقِبِ، بَاْبِ: قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، ٥/ ٤، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٥٦.

وَمِمَّاْ وَرَدَ فِيْ فَضْلِ الْفَارُوْقِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: مَاْ رَوَاْهُ أَبُوْ هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ(١)، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ، فَإِنَّهُ عُمَرُ»(٢).

وَمِمَّاْ وَرَدَ فِيْ فَضْلِهِمَاْ مَعًا: مَاْ رَوَاْهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَعِدَ أُحُدًا، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ، فَقَالَ: «اثْبُتْ أُحُدُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ، وَصِدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ»(٣).

(١) قَالَ الإِمَاْمُ النَّوَوِيُّ: " وَاخْتَلَفَ تَفْسِيرُ الْعُلَمَاءِ لِلْمُرَادِ بِمُحَدَّثُونَ، فَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: مُلْهَمُونَ، وَقِيلَ: مُصِيبُونَ، وَإِذَا ظَنُّوا فَكَأَنَّهُمْ حُدِّثُوْا بِشَيْءٍ فَظَنُّوا، وَقِيلَ: تُكَلِّمُهُمُ الْمَلَائِكَةُ – وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ مُتَكَلِّمُونَ –، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: يَجْرِي الصَّوَابُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَفِيهِ: إِثْبَاتُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ" أ.هـ شرح النووي على مسلم ١٥/ ١٦٦.
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: " قَوْلُهُ «مُحَدَّثُونَ» بِفَتْحِ الدَّالِ، جَمْعُ مُحَدَّثٍ، وَاخْتُلِفَ فِي تَأْوِيلِهِ، فَقِيلَ: مُلْهَمٌ – قَالَهُ الْأَكْثَرُ –، قَالُوا: الْمُحَدَّثُ بِالْفَتْحِ هُوَ الرَّجُلُ الصَّادِقُ الظَّنِّ، وَهُوَ مَنْ أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ الْمَلَإِ الْأَعْلَى، فَيَكُونُ كَالَّذِي حَدَّثَهُ غَيْرُهُ بِهِ، وَبِهَذَا جَزَمَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ، وَقِيلَ: مَنْ يَجْرِي الصَّوَابُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَقِيلَ: مُكَلَّمٌ، أَيْ: تُكَلِّمُهُ الْمَلَائِكَةُ بِغَيْرِ نُبُوَّةٍ " أ.هـ فتح الباري لابن حجر ٧/ ٥٠.
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِيْ صَحِيْحِهِ، كِتَابِ المَنَاقِبِ، بَابِ: مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، أَبِي حَفْصٍ القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، ٥/ ١٢، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٨٩.
(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِيْ صَحِيْحِهِ، كِتَابِ المَنَاقِبِ، بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، ٥/ ٩، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٧٥.

الْخَاتِمَةُ

وَتَشْتَمِلُ عَلَىْ:

١- أهَمِّ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ.

٢- قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.

٣- فِهْرِسِ الْمَوْضُوْعَاتِ.

أَهَمِّ نَتَاْئِجِ الدِّرَاْسَةِ.

أَوَّلًا: تُعَدُّ هَذِهِ الدِّرَاْسَةُ الأُوْلَىْ فِيْ هَذَا الْبَاْبِ، فَلَمْ أَقِفْ – بَعْدَ الْبَحْثِ وَالتَّتَبُّعِ بِقَدْرِ الطَّاْقَةِ – عَلَىْ دِرَاْسَةٍ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ بَحْثٍ مَنْشُوْرٍ، يَتَنَاْوَلُ هَذَا الْحَدِيْثَ بِالدِّرَاْسَةِ وَالتَّحْلِيْلِ، مَعَ دَفْعِ الشُّبُهَاْتِ الْمُثَاْرَةِ حَوْلَهُ، بِاسْتِثْنَاْءِ عَدَدٍ مِن الْمَقَاْلَاْتِ الإِلِكْتُرُوْنِيَّةِ، الْمَنْشُوْرَةِ عَلَىْ شَبَكَةِ الْمَعْلُوْمَاْتِ الدُّوَلِيَّةِ، وَبَعْضِ صَفَحَاْتِ التَّوَاْصُلِ الاجْتِمَاْعِيِّ.

ثَانِيًا: هَذَا الْحَدِيْثُ فِيْ أَعْلَىْ دَرَجَاْتِ الصِّحَّةِ، فَقَد اتَّفَقَ الشَّيْخَاْنِ عَلَىْ إِخْرَاْجِهِ، وَقَد تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بِالْقَبُوْلِ، فَلا وَجْهَ لِلطَّعْنِ فِيْ طَرِيْقِ ثُبُوْتِهِ.

ثَاْلِثًا: إِنَّ مَاْ أُثِيْرَ مِنْ شُبُهَاْتٍ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ لا وُجُوْدَ لَهُ فِيْ كُتُبِ التُّرَاْثِ – عَلَى اخْتِلافِ مَشَاْرِبِهَا، وَتَعَدُّدِ وِجْهَاْتِهَا –، فَهِيَ شُبُهَاْتٌ مُحْدَثَةٌ، لا تَعْدُوْ أَنْ تَكُوْنَ وَلِيْدَةَ هَذَا الْعَصْرِ، بِدَاْفِعٍ مِن الْجَهْلِ بِفَهْمِ نُصُوْصِ الشَّرِيْعَةِ، أَو الْحِقْدِ الدَّفِيْنِ عَلَى الإِسْلامِ.

رَاْبِعًا: تَصَدَّتْ هَذِهِ الدِّرَاْسَةُ لَتَفْنِيْدِ سِتِّ شُبُهَاْتٍ، تُعَدُّ جِمَاْعَ مَاْ أُثِيْرَ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ مِنْ مَطَاْعِنَ، وَقَدْ ثَبَتْ – بِفَضْلِ اللهِ تَعَاْلَىْ – أَنَّهَاْ لا تَقْوَىْ عَلَىْ مُوَاْجَهَةِ النَّقْدِ الصَّحِيْحِ، الْمُرْتَكِزِ عَلَى الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّاْبِتَةِ.

خَاْمِسًا: فِيْ هَذَا الْحَدِيْثِ جُمْلَةٌ مِن الأَسْرَاْرِ، وَالْحِكَمِ، وَالتَّشْرِيْعَاْتِ، الَّتِيْ تَرْفَعُ الْمُسْلِمَ إِلَىْ الدَّرَجَاْتِ الْعُلَىْ مِن الرُّقِيِّ الإِيْمَاْنِيِّ، وَالاجْتِمَاْعِيِّ، وَالدَّعَوِيِّ، وَلَقَد تَوَجَّهَتْ هِمَمُ الْعُلَمَاْءِ إِلَىْ هَذَا الْحَدِيْثِ، فَاسْتَنْبَطُوْا مِنْهُ دُرَرًا فِي الْعَقِيْدَةِ وَالشَّرِيْعَةِ.

قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مؤلف الصحيح: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، أبو حاتم الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢- الإيمان، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤- تاريخ الثقات، تأليف: أبي الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، الناشر: دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف: أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، بدون تاريخ.

٦- تذكرة الحفاظ، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٧- تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨- تهذيب التهذيب، تأليف: أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: أبي الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٠- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم الدارمي، البُستي، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور/ محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١١- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

١٢- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٣- الجامع، تأليف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبي عروة البصري، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٤- الجرح والتعديل، تأليف: أبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

١٥- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

١٦- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية، الخبر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٧- سنن أبي داود، تأليف: أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير، الأزدي، السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون تاريخ.

١٨- سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبي عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٩- السنن الكبرى، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٢٠- سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢١- شرح السنة، تأليف: محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢٢- شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٣- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تأليف: أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بطال، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٢٤- شرح مشكل الآثار، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

٢٥- الشريعة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن – الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٦- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه)، تأليف: محمد بن إسماعيل، أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، بدون تاريخ.

٢٧- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر، بنقل العدل عن العدل، إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –)، تأليف: مسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

٢٨- الطبقات الكبرى، تأليف: أبي عبد الله، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: أبي محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى، بدر الدين العينى، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

٣٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبي عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

٣٢- فضائل الصحابة، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د/ وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٣- قوت المغتذي على جامع الترمذي، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، كلية الدعوة

وأصول الدين – قسم الكتاب والسنة، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، ١٤٢٤هـ.

٣٤- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، أبي بكر بن أبي شيبة ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٥- كشف المشكل من حديث الصحيحين، تأليف: جمال الدين، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض، بدون تاريخ.

٣٦- المجموع شرح المهذب، تأليف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٨- مسند أبي داود الطيالسي، تأليف: أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، تحقيق: الدكتور/ محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وآخرين، إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٠- مسند البزار (المنشور باسم: البحر الزخار)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله،

وآخرين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٤١- مسند الحميدي، تأليف: أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٤٢- مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٤٣- معجم ابن الأعرابي، تأليف: أبي سعيد بن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٤- المعجم الأوسط، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، بدون تاريخ.

٤٥- المغني لابن قدامة، تأليف: أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، الناشر: مكتبة القاهرة، بدون تاريخ.

٤٦- مفاتيح الغيب، أو (التفسير الكبير)، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – ٤٢٠هـ.

٤٧- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، تأليف: حمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون، الناشر:

مكتبة دار البيان (دمشق – الجمهورية العربية السورية)، مكتبة المؤيد (الطائف – المملكة العربية السعودية)، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٤٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجد الدين، أبي السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤٩- الهداية في شرح بداية المبتدي، تأليف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبي الحسن برهان الدين، تحقيق: طلال يوسف، الناشر: دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٥٠- مَقَالَاتٌ صَحَفِيَّةٌ، وَإِلِكْتُرُوْنِيَّةٌ.

فِهْرِسُ الْمَوْضُوْعَاتِ

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٤٢١
٢	الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: نَصُّ الْحَدِيْثِ، وَتَخْرِيْجُهُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ	٤٢٤
٣	الْمَبْحَثُ الثَّانِيْ: مَنْهَجُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا الْحَدِيْثِ.	٤٤٤
٤	الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيْثِ – عَرْضٌ وَمُنَاقَشَةٌ –.	٤٥٥
٥	الشُّبْهَةُ الأُوْلَىْ.	٤٥٩
٦	الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ.	٤٦٢
٧	الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ.	٤٦٦
٨	الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ.	٤٧١
٩	الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ.	٤٧٢
١٠	الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ.	٤٧٤
١١	الْخَاتِمَةُ	٤٧٦
١٢	أَهَمِّ نَتَائِجِ الدِّرَاسِةِ.	٤٧٧
١٣	قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ	٤٧٨
١٤	فِهْرِسُ الْمَوْضُوْعَاتِ	٤٨٦